تمكين منظمي دول حوض البحر المتوسط *من أجل مستقبل مشترك تتوافر فيه الطاقة للجميع.*

مجموعة عمل الغاز (GAS WG)

المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بشأن دخول الغير منطقة البحر المتوسط

الرقم المرجعي: MED18-26GA - 4.1.1

مراقبة الامتثال

باريس، 2018/11/6

يُشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل جمعية منظمي الطاقة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (ميدريغ)

ميدريغ - جمعية منظمي الطاقة بمنطقة البحر المتوسط.
كورسو دي بورتا فيتوريا 27، 20122 ميلانو، إيطاليا - هاتف 537 65 655 02 39+ - فاكس 562 65 655 02 39+
info@medreg-regulators.org – www.medreg-regulators.org

صفحة المعلومات

الخلاصة

تقدم الوثيقة الحالية تحليلًا لتطبيق وصول الغير في دول حوض البحر المتوسط وفقًا لعدد من التدابير المتوقعة التي ينبغي على دول ميدريغ الالتزام بها. ولقد صنفت ميدريغ هذه التدابير إلى ثلاثة مستويات: التوصيات التي تنطبق على الدول التابعة لميدريغ، والتوصيات التي تنطبق على الدول التابعة لميدريغ ويسري بها نظام وصول الغير لكنه يفتقر لمزيد من التدابير، والتوصيات التي تنطبق على الدول التابعة لميدريغ وتكثر بها أسواق الغاز المتطورة. وبصفة عامة، تبذل الدول التابعة لميدريغ جهدًا حثيثًا نحو رأب الصدع وسد الثغرات في نظام وصول الغير، رغم وجود بعض الفوارق، كتلك التي تخص إصدار قواعد تتسم بالشفافية وإعداد آليات مكافحة الاحتكار.

حول ميدريغ

ميدريغ هي جمعية منظمي الطاقة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تجمع 25 منظمة تنظيمية من 21 دولة، تمتد على مستوى الاتحاد الأوروبي والبلقان وشمال إفريقيا.

ويعمل منظمو دول حوض البحر الأبيض المتوسط معا للتشجيع على زيادة المواءمة بين الأسواق الإقليمية للطاقة والتشريعات سعيًا إلى تحقيق التكامل التدريجي للسوق في المنطقة الأورومتوسطية.

وتهدف ميدريغ من خلال التعاون المستمر وتبادل المعلومات بين الأعضاء إلى دعم حقوق المستهلكين وكفاءة الطاقة والاستثمار في البنية التحتية والتنمية استنادًا إلى أنظمة طاقة آمنة ومأمونة تتسم بالفعالية من حيث التكلفة ومستدامة بيئيًا.

كما تلعب ميدريغ دور منصة تبادل المعلومات وتقديم المساعدة لأعضائها، فضلًا عن توفير أنشطة تنمية القدرات من خلال عقد الندوات الشبكية والدورات التدريبية ووش العمل. ويقع مقر الأمانة العامة لمديريغ في مدينة ميلان بإيطاليا. يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل ميدريغ.

إذا كان لديكم أي استفسارات أخرى بشأن هذه الوثيقة، يُرجى التواصل مع:

أمانة ميدريغ

هاتف: 524 65565 02 39+

البريد الإلكتروني: vlenzi@medreg-regulators.org

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.medreg-regulators.org

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية ميدريغ وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

شكر وتقدير

يمثل هذا التقرير ثمرة جهد مجموعة عمل الغاز بميدريغ والأمانة العامة لميدريغ خلال الفترة من يناير 2018 وحتى نوفمبر 2018.

واضعو الصياغة الرئيسيون: السيدة/ باغدوغول كايا كينر والسيد/ كوراي كالايشوغلو (هيئه تنظيم سوق الطاقة)
واضعو الصياغة المساعدون: السيد/ باردي هوكسا، والسيدة/ فيرونيكا لينزي، والسيد/ ساروكا كولاكوغلو (الأمانة العامة لميدريغ)

أشرفَ أعضاء مجموعة عمل الغاز بميدريغ على توفير البيانات والملاحظات.

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية ميدريغ وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

جدول المحتويات

قائمة الجداول 4
قائمة الأشكال 4
الملخص التنفيذي 5
1- المنظور والغايات 6
2- متابعة التوافق مع إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط 8
2-1 انفتاح السوق 8
2-2 التجزئة 12
2-3 دور الهيئات التنظيمية الوطنية في عملية الوصول الجزئي 15
2-4 وصول الغير للبنية التحتية 18
2-5 قانون الشبكة وقواعد وصول الغير 24
2-6 التعريفات 26
2-7 منهجيات توزيع السعة (CAM) وإجراءات إدارة الازدحام (CMP) 31
2-8 التوازن 38
2-9 آليات مكافحة الاحتكار 44
2-10 جودة الخدمة 46
2-11 تسوية النزاعات 48
3- استنتاجات 51
3-1 انفتاح السوق 51
3-2 الوصول الجزئي ودور هيئات التنظيم الوطنية 52
3-3 وصول الغير للبنية التحتية 52
3-4 قانون الشبكة وقواعد وصول الغير 53
3-5 التعريفات 53
3-6 منهجيات توزيع السعة (CAM) وإجراءات إدارة الازدحام (CMP) 53
3-7 التوازن 54
3-9 مكافحة الاحتكار 54
3-9 جودة الخدمة 54
3-10 تسوية النزاعات 55
4- نظرة مستقبلية 57

قائمة الجداول

جدول1- المشاركات الواردة من الدول التابعة لميدريغ.....7
جدول 2- مراجعة حالة المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بشأن دخول الغير دول الأورو-متوسطية.....
جدول 3- مراجعة حالة المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بشأن دخول الغير دول الأورو-متوسطية مع مستوى الأولوية.....
جدول 4- مراجعة حالة المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بشأن دخول الغير دول الأورو-متوسطية مع مستوى الأولوية .....
جدول 5- مراجعة حالة المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بشأن دخول الغير دول الأورو-متوسطية مع مستوى الأولوية
.....

قائمة الأشكال

شكل 1- عرض للإجابات وفق كل فئة من فئات الأسئلة/ المؤشرات 51
شكل 2- عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الأول.....56
شكل 3- عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الثاني.....56
شكل 4- عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الثالث 57

الملخص التنفيذي

تشهد أسواق الغاز بدول حوض البحر المتوسط تغير سريع، مما يعني بالتبعية تغير القواعد المنظمة لها. ومن ثم تنبع أهمية وصول الغير إلى شبكات الغاز لضمان التغلغل التام للغاز وتحرير السوق. وفي هذا الصدد، أعدت ميدريغ مجموعة من التوصيات الخاصة بوصول الغير في عام 2014، وتتابع عن كثب تطبيقها في دول حوض المنطقة. تقدم هذه الوثيقة إطلالة على الوضع الحالي في عام 2018، بما في ذلك فهمًا للخطوات المستقبلية التي تيسر القيام بالمزيد من التحليل.

يسير هذا التقرير على نهج المتابعة الأولية للتوافق مع الممارسات الجيدة لميدريغ الصادرة عام 2015، ومنافع زيادة معدل اشتراك دول التابعة لميدريغ في الاستبانة ذات الصلة بعملية المتابعة. وبصفة عامة، تبذل الدول التابعة لميدريغ جهدًا حثيثًا نحو رأب الصدع وسد الثغرات في نظام وصول الغير، رغم وجود بعض الفوارق، كتلك التي تخص إصدار قواعد تتسم بالشفافية وإعداد آليات مكافحة الاحتكار.

وحتى يتسنى إعداد الاستبانة الخاصة بهذا التقرير، حددت ميدريغ عددًا من التدابير المتوقعة التي ينبغي على أعضائها التوافق معها، ومن ثم صنفتها إلى ثلاثة مستويات أولوية مختلفة وفقًا للموقف الفعلي بهذه الدول. تشمل الأولوية الأولى التوصيات المطبقة على كافة الدول التابعة لميدريغ. بينما تشمل الأولوية الثانية التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات نظام وصول الغير لكنها تفتقر لمزيد من التدبير. تضم الأولوية الثالثة التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات أسواق الغاز الأكثر تطورًا من حيث تغلغل استهلاك الغاز ومدى انفتاحها وتحررها.

حيث قدم تحليل اتجاهات كل أولوية معلومات وثيقة الصلة، نذكر منها ما يلي:

- اتخذ 51% من المشاركين خطوات نحو إعداد جدول زمني/ خارطة طريق لانفتاح السوق التدريجي والقواعد الوطنية الميسرة لدخول موردين جدد. كما شرعت بعض الدول في إبرام، أو أبرمت بالفعل، مناقصات أو عقود قصيرة المدى، وأعدت ما يتصل بها من تعريفات.
- لعب 62% من المشاركين دورًا في تثبيت التعريفات والمنهجيات ذات الصلة، أو تحسينها، بينما أفاد 57% حرص دولهم على نشر قواعد وصول الغير بشفافية، وعلى شمول هذه القواعد على ما يضمن الحيلولة دون التمييز بين المشغلين.
- في حين أفاد 76% من المشاركين بأن دولهم قد حققت تقدمًا ملحوظًا نحو التجزئة الوظيفية للمنظم، وأن لديها الصلاحية لتهيئة المناخ التنظيمي الملائم للأنشطة المتعلقة بسياسة وصول الغير.
- أقر 57% من المشاركين بتنفيذ قواعد وصول الغير الخاصة بالوصول إلى محطات نقل وتوزيع واستيراد الغاز الطبيعي المسال، (العمل المشترك بين مشغلات نظام النقل المتقاربة، إجراءات المنظمة للوصول لمرافق التخزين والسعة التخزينية، ومدى توافر خدمات وصول الغير الجزئية من أجل الوصول إلى خطوط الأنابيب ومرافق الغاز المسال والخدمات المساندة، توافر الخدمات الجزئية لمرافق التخزين.

وفي التحديثات المستقبلية لهذا التحليل، سيتم النظر في أساليب المتابعة الموضوعية بصورة دورية بغرض تعميق رؤية كل موضوع وتحديد أدوات إضافية لتحسين التشغيل البيني لإجراءات وصول الغير في جميع أنحاء المنطقة.

1-المنظور والغايات

تأسست جمعية منظمي الطاقة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (ميدريغ) عام 2006 كمجموعة عمل، ثم تحولت في العام التالي كجمعية غير ربحية تهدف إلى *"الترويج لإنجاز إطار تنظيمي متماسك وملائم للاستثمار يوفر أقصى فائدة لمستهلكي الطاقة في منطقة البحر المتوسط"*.

في نوفمبر 2013، اعتمدت الجمعية العامة الـ 16 "إرشادات الممارسات الجيدة لإمكانية وصول الغير في منطقة البحر المتوسط". اتخذت الوثيقة من التقييمات المتتالية لأسواق الغاز في منطقة البحر المتوسط (2013-2011) من حيث تغلغل الغاز وتحرير السوق ووجود قواعد وصول الغير إلى البنى التحتية نقطة انطلاقها. وتوصلت إرشادات الممارسات الجيدة لإمكانية وصول الغير في منطقة البحر المتوسط إلى أن *تباين الأوضاع في المنطقة جعل من العسير الامتثال لجميع التوصيات في أول الأمر، وذلك نظرًا للتطور المستمر الذي شهدته الأسواق"*.

حددت إرشادات الممارسات الجيدة لإمكانية وصول الغير في منطقة البحر المتوسط عددًا من التدابير المصنفة إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمستوى التطور في أسواق الغاز المعنية:

- **الأولوية الأولى** تشمل التوصيات المطبقة على كافة الدول التابعة لميدريغ، والتي تتضمن، على سبيل المثال، وضع جدول زمني لفتح السوق تدريجيًا (لا يزال هذا الافتتاح معلقًا)، والاستقلال الوظيفي لأعمال توريد الشركات المتكاملة رأسياً، وتوفير الوصول السهل وغير التمييزي إلى أنظمة النقل، ومخازن الغاز، و محطات الغاز المسال، ونشر قواعد وصول الغير في وثيقة فردية أو كجزء من رمز الشبكة، بعد التشاور المناسب مع مستخدميها.

- **الأولوية الثانية** تشمل التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات نظام وصول الغير لكنها تفتقر لمزيد من التدبير. وتشمل هذه التوصيات على سبيل المثال وضع القواعد والآليات التي تسهل دخول الموردين الجدد وتشجع فتح الأسواق (مثل مناقصات إطلاق الغاز وإبرام العقود والتعريفات قصيرة المدى)، وتنفيذ قواعد وصول الغير على نحو يتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز، واعتماد الهيئات التشريعية الوطنية (NRAs) لهذه القواعد والمنهجيات والتعريفات، وتطوير قواعد التوازن لنقاط الربط وإعداد آليات إدارة عدم كفاية أنابيب النقل. كما تشمل التوصيات الخاصة بهذا المستوى تحديد المزيد من المسئوليات التي يضطلع بها المنظمون الوطنيون، كأن تصبح كيانات قادرة على تسوية المنازعات وضمان جودة الخدمات.

- **الأولوية الثالثة** تضم التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات أسواق الغاز الأكثر تطورًا من حيث تغلغل استهلاك الغاز ومدى انفتاحها وتحررها. وتتوقع التوصيات الخاصة بهذه الأولوية اعتماد مشغلي نظام النقل، ووضع قواعد وصول أكثر تقدمًا للتخزين، بما في ذلك آليات تنظيمية لمعالجة كفاية الخط، وتخصيص سعة الدخول/ الخروج والتعريفات، ومواءمة آليات توزيع القدرات وإجراءات إدارة عدم كفاية انابيب النقل بين دول ميدريغ، وإعداد برامج الاستخدام الحتمي وإطلاق الغاز.

وعقب اعتماد إرشادات الممارسات الجيدة لإمكانية وصول الغير في منطقة البحر المتوسط، تم إنجاز إجراءات المتابعة الأولية عام 2015 للتحقق من التوافق مع مستويات الأولويات المختلفة الواردة أعلاه. لكن لسوء الحظ جاءت المشاركة في هذه المتابعة الأولية محدودة. حيث شاركت ثماني دول في الاستبيان هي كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والأردن والبرتغال وإسبانيا وتركيا، في الوقت المحدد له. ولقد تضمن تقرير المتابعة 2015 الذي أصدته الجمعية العمومية الـ20 هذه المشاركات. أرسلت خمس دول أخرى مشاركاتها، إلا أن واحدة منها فقط (مصر) من بين الدول الخمس (ألبانيا والبوسنة والهرسك ومصر والجبل الأسود وفلسطين) لديه حق الوصول إلى الغاز.

تعتمد النتائج الواردة بهذه الوثيقة على استطلاع رأي جديد عام 2018 بهدف تحديث ما توصل إليه استبيان 2015 وزيادة مستويات المشاركة فيه. كما أن البيانات التي تم جمعها في كل مستوى هي نتاج التواصل المكثف والتعاون البناء بين أعضاء مجموعة الغاز التابعة لميدريغ. من الجدير بالذكر أن كرواتيا التي شاركت في تقييم عام 2015 لم تقدم تحديثها لاستبيان 2015 حتى يتسنى التحقق من تطابق القيم الواردة مع البيانات المقدمة عام 2015.

تم استلام 15 مشاركة. **Error! Reference source not found.** من بين تلك المشاركات ال 15، كان لأعضاء ميدريغ ممن لهم وصول إلى الغاز نصيب كبير بلغ 11 مشاركة، بينما جاءت 3 مشاركات من أعضاء ميدريغ الذين لا يمتلكون حتى الآن بنية تحتية وموارد للغاز (ألبانيا ولبنان ومالطا).

#	الدول	الاستجابات الواردة	الملاحظات
1-	ألبانيا	x	لا توجد بنية تحتية لنقل وتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.
2-	الجزائر	x	لا يوجد غاز مسال ومخزن
3-	البوسنة والهرسك	–	لا تتوفر بيانات
4-	كرواتيا	x	–
5-	قبرص	–	لا توجد بنية تحتية لنقل وتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.
6-	مصر	x	–
7-	فرنسا	x	–
8-	اليونان	x	–
9-	إسرائيل	x	–
10-	إيطاليا	x	–
11-	الأردن	x	–
12-	لبنان	x	لا توجد بنية تحتية لتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.
13-	ليبيا	–	لا تتوفر بيانات
14-	مالطا	x	لا توجد بنية تحتية لنقل وتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.
15-	مونتنيغرو	–	لا توجد بنية تحتية لنقل وتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.
16-	المغرب	–	لا توجد هيئة تنظيمية للغاز
17-	فلسطين	–	لا توجد هيئة تنظيمية للغاز
18-	البرتغال	x	–
19-	سلوفينيا	x	لا يوجد غاز مسال
20-	إسبانيا	x	–
21-	تونس	–	لا توجد هيئة تنظيمية للغاز
22-	تركيا	x	–
إجمالي مشاركات 2018		**15**	–

جدول 1- المشاركات الواردة من الدول التابعة لميدريغ

2-متابعة التوافق مع إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط

يتمحور اهتمام إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط حول: انفتاح السوق والتجزء ووصول الغير لبنية الغاز التحتية ورمز الشكبة ومنهجيات كفاءة التخصيص وإجراءات إدارة عدم كفاية أنابيب النقل (CMP) والتوازن وآليات مكافحة الاحتكار وجودة الخدمات وتسوية المنازعات. وصل عدد إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط إلى 38.

تم تصميم استطلاع الراي وكذلك التقرير الحالي على نهج إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط. حيث يشتمل استطلاع الرأي على سؤال خاص بكل توجيه من إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط، ومن ثم جمعت المشاركات الخاصة بمجموعات عمل الغاز كل على حده. كما تم عرض النتائج الواردة في هذه الوثيقة بشكل منفصل. تمت الإشارة إلى الدول التي تتوافق مع مجموعات عمل الغاز وتلك التي حادت عنها. كما عرضت التعليقات الخاصة بأعضاء ميدريغ بغرض تعميق الوعي بالوضع الخاص بكل دولة.

يسير هذا القسم وفق البنية الموضوعية لإرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط.

2-1 انفتاح السوق

تعد قضايا الوصول وانفتاح السوق من الموضوعات المتداخلة، حيث يهدم "انفتاح سوق الطاقة" كافة الحواجز ويزيل كافة المعوقات التشريعية والإدارية التي تحول دون دخول الشركات للسوق وبالتالي توريد الغاز للمستهلكين. لقواعد وصول الغير للبنية التحتية أهمية كمطلب أساسي لتحقيق انفتاح السوق، إلا أنه في ضوء انفتاح السوق، يمتع المستهلكون بحرية اختيار الموردين، وبالحق في الحصول على الغار بأسعار تنافسية معقولة تتسم بالشفافية.

تتصل المجموعة الأولى من التوصيات الواردة في إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير في منطقة البحر المتوسط (توجيهات الممارسات الجيدة 1 و2) بوجود جدول زمني/خارطة طريق للانفتاح التدريجي للسوق، وكذا وجود القواعد الوطنية الميسرة لدخول موردين جدد للسوق. بينما يتصل توجيه ثالث (توجيه الممارسات الجيدة 3) بمناقصات الغاز والعقود قصيرة الأجل وما يتعلق بها من تعريفات، وهي آليات من شأنها تعزيز انفتاح السوق بما لها من توفير مناخ ملائم لدخول عوامل جديدة وزيادة معدل السيولة.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 1	*1*	*هل يوجد جدول زمني / خارطة طريق لانفتاح السوق التدريجي، من أجل تحقيق الانفتاح السوقي الكامل (بأن يسمح لجميع مستهلكي الغاز اختيار المورد في بلدهم)؟*
نعم		*9 (كرواتيا، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، البرتغال، سلوفينيا، تركيا)*
لا		*4 (ألبانيا، الجزائر، مصر، لبنان)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*2 (مالطا، إسبانيا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 1:

كرواتيا: يتمتع كافة مستهلكي الغاز بحرية اختيار مورد الغاز.

مصر: سوق الغاز المصري هو سوق جديد، ولا تزال الجهات المسئولة مستمرة في المرحلة التنظيمية للمنظم. لا يوجد منتج نهائي لانفتاح السوق تدريجيًا، إلا أن الجهات المسئولة تتعاون مع البنك الدولي والاستشاريين (الشركة الاستشارية لتطوير جودة الطاقة المحدودة، و شركة إم جيه إم الاستشارية المحدودة، و الشرق الأوسط للتجارة والخدمات الاستشارية المحدودة) في كل ما يتعلق بهذا الانتقال.

فرنسا: تم تحقيق انفتاح السوق.

اليونان: يتمتع كافة المستهلكين بحرية الاختيار منذ بداية عام 2018. تتوقع خارطة الطريق اليونانية (الجريدة الرسمية ب 18.01.2018/59) إنشاء سوق للبيع بالجملة منظم بحلول عام 2019.

إسرائيل: تم تنفيذ انفتاح السوق.

إيطاليا: يمتع كافة المستهلكين بحرية اختيار المورد.

لبنان: في الوقت الراهن، لا تمتلك لبنان البنية التحتية لتوريد أو توزيع الغاز الطبيعي. ولا يوجد سوى خط أنابيب واحد يعمل ما بين حمص في سوريا وطرابلس في لبنان والذي يوفر الغاز اللازم لإدارة التوربينات في البداوي. ولسوء الحظ أن الغاز الطبيعي لم يبدأ توزيعه سوى منذ أقل من عام واحد بسبب نقص الغاز المصري عام 2009.

البرتغال: تم اكتمال انفتاح السوق. لذا يتمتع كافة المستهلكين بحرية اختيار المورد. كما تم الانتهاء من خارطة طريق تحدد تعريفات المستخدم النهائي المثبتة حاليًا عند أقل من 2% من إجمالي الطلب. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات الخاصة بالأسعار وشروط التعاقد مع موردي الغاز الطبيعي على الموقع الإلكتروني للهيئة التشريعية لخدمات الطاقة ERSE.

سلوفينيا: تمتع السوق بالانفتاح الكامل.

إسبانيا: تم تحرير السوق الإسباني بالكامل. أثناء الانخراط في عملية الانفتاح التدريجي للسوق، توافرت عدة أدوات كالجداول الزمنية/ خرائط الطريق للانفتاح التدريجي وتدابير إطلاق الغاز وغيرها من الأدوات. وفي الوقت الراهن يتمتع كافة المستهلكين بحرية الاختيار.

تركيا: تحدد الهيئة التشريعية لسوق الطاقة الحد الأدنى للأهلية كل عام إلى أن يصبح جميع العملاء مؤهلين للاختيار. وحاليًا، يمكن للمستهلكين المقيمين الذين يصل استهلاكهم السنوي لأكثر من 75.000 متر مكعب وغير المقيمين التمتع بحرية الاختيار.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 1:</u> من بين الدول ال15 التي شاركت [1] في هذه الدراسة **أفادت ثماني منها (9) (60%)** بوجود جدول زمني/ خارطة طريق لانفتاح السوق التدريجي، تم الالتزام بها. اشتملت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية في كل من كرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والبرتغال وسلوفينيا وتركيا. وفي خطوة تطورية جديدة، لوحظ أن كافة مستهلكي الغاز اليونانيين قد أصبحوا مؤهلين بدءًا من 01/01/2018. أما المشاركات السلبية والتي لا تنطبق فقد تمثلت في ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم امتلاك هذه الدول للغاز. تمثلت المشاركات التي تفيد بعدم الانطباق في كل من إسبانيا و.....، لأن كلا الدولتين قد اتخذت كافة التدابير الخاصة بانفتاح السوق. أما مصر والجزائر، فقد اتسمت إجابتيهما على السؤال بالسلبية. حيث أفادت مصر بأن سوق الغاز المصري سوق جديد، ولا تزال الجهات المسئولة مستمرة في المرحلة التنظيمية للمنظم.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 2	*2*	*هل هناك أية قوانين وطنية سارية تيسر من دخول موردين جدد؟*
نعم		*9 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وتركيا)*
لا		*5 (ألبانيا والجزائر، والأردن ولبنان وسلوفينيا)*
نعم/لا		--
غير منطبقة		*1 (مالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 2:

كرواتيا: يخضع دخول موردين جدد لسوق الغاز الكرواتي لكل من "قانون الطاقة" و"قانون سوق الغاز".

مصر: سوق الغاز المصري هو سوق جديد، ولا تزال الجهات المسئولة مستمرة في المرحلة التنظيميةللمنظم. لا يوجد منتج نهائي لانفتاح السوق تدريجيًا، إلا أن الجهات المسئولة تتعاون مع البنك الدولي والاستشاريين (الشركة الاستشارية لتطوير جودة الطاقة المحدودة، و شركة إم جيه إم الاستشارية المحدودة، و الشرق الأوسط للتجارة والخدمات الاستشارية المحدودة) في كل ما يتعلق بهذا الانتقال.

اليونان: هناك حرية مطلقة لدخول الموردين. تصدر هيئة تنظيم الطاقة تراخيص التوريد (أصدر ما يقرب من 40 ترخيص حتى الآن).

لبنان: في الوقت الراهن، لا تمتلك لبنان البنية التحتية لتوريد أو توزيع الغاز الطبيعي. ولا يوجد سوى خط أنابيب واحد يعمل ما بين حمص في سوريا وطرابلس في لبنان والذي يوفر الغاز اللازم لإدارة التوربينات في البداوي. ولسوء الحظ أن الغاز الطبيعي لم يبدأ توزيعه سوى منذ أقل من عام واحد بسبب نقص الغاز المصري عام 2009.

البرتغال: يمكن دخول الموردين الجدد وفق التوجيهات ذات الصلة وتشريعات النقل الوطنية.

تركيا: يتضمن كل من قانون سوق الغاز الطبيعي وقانون ترخيص سوق الغاز الطبيعي المحلي وقانون سوق الغاز الطبيعي المحلي وقانون شبكة نقل الغاز الطبيعي العديد من المواد المتوافقة مع لوائح الاتحاد الأوروبي التي تضمن دخول موردين جدد.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 2: أفادت تسع (9) دول **(60%)** من الدول المشاركة بأن لديها قوانين وطنية سارية تيسر دخول موردين جدد. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية في كل من كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وتركيا. أما المشاركات السلبية والتي لا تنطبق فقد تمثلت في ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم امتلاك هذه الدول للغاز. كما جاءت إجابة الجزائر والأردن على السؤال سلبية. جاء الرد السلوفيني بأنه "لا توجد تدابير محددة للموردين الجدد" لأن السوق مفتوح أمام جميع الموردين وفقًا لتشريعات الاتحاد الأوروبي.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 3:	*2*	*هل توجد آليات سارية بغرض تعزيز الانفتاح السوقي مثل مناقصات إطلاق الغاز والعقود قصيرة الأجل والتعريفات؟*
نعم		*6 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا)*
لا		*6 (ألبانيا والجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*3 (مالطا وسلوفينيا وإسبانيا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 3:

كرواتيا: يتم عرض سعة نظام النقل بصورة سنوية وشهرية ويومية. كما تحدد التعريفات المتوافقة مع هذا العرض. وفي غضون السنوات القادمة سيتم تنفيذ آلية السعة والتعريفات ربع السنوية واليومية.

مصر: سوق الغاز المصري هو سوق جديد، ولا تزال الجهات المسئولة مستمرة في المرحلة التنظيميةللمنظم. لا يوجد منتج نهائي لانفتاح السوق تدريجيًا، إلا أن الجهات المسئولة تتعاون مع البنك الدولي والاستشاريين (الشركة الاستشارية لتطوير جودة الطاقة المحدودة، و شركة إم جيه إم الاستشارية المحدودة، و الشرق الأوسط للتجارة والخدمات الاستشارية المحدودة) في كل ما يتعلق بهذا الانتقال.

اليونان: في إطار قرار الالتزامات الذي اتخذته هيئة المنافسة اليونانية، وبالتنسيق مع هيئة تنظيم الطاقة، يتعين على المورد الحالي أن يقدم 17٪ (2018) من العقود السنوية طويلة الأجل عبر المناقصات الإلكترونية (على أن تزيد النسبة تدريجيًا إلى 18٪ من العقود السنوية طويلة الأجل في 2019 و 20٪ في 2020)، طالما ظلت حصته السوقية أعلى من 60٪. يعكس سعر المناقصة الاحتياطي، الذي تتولى هيئة تنظيم الطاقة الإشراف عليه، التكلفة الحقيقية. تتضمن المادة 125 من قانون 2018/4549 (الصحيفة الرسمية أ 14.06.2018/105) التزامًا مماثلًا بإجراء المناقصات الإلكترونية بنسبة تصل إلى 20% من العقود طويلة الأجل بموجب قرار هيئة تنظيم الطاقة، وذلك للمورد الذي يزيد نصيبه السوقي عن 40% حتى عام 2020 (لم يتم تنفيذه بعد). ومن المتوقع أن تشمل العقود والتعريفات قصيرة الأجل وصولاً إلى المنتجات اليومية، وفي الآونة الأخيرة، للمنتجات البينية خلال اليوم.

إسرائيل: يعتبر قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل سوقًا مفتوحة، وبالتالي لا توجد حاجة لأي آليات لتعزيز انفتاح السوق.

إيطاليا: وضع المنظم الإيطالي سقفًا محددًا لمورد الغاز الوطني.

لبنان: في الوقت الراهن، لا تمتلك لبنان البنية التحتية لتوريد أو توزيع الغاز الطبيعي. ولا يوجد سوى خط أنابيب واحد يعمل ما بين حمص في سوريا وطرابلس في لبنان والذي يوفر الغاز اللازم لإدارة التوربينات في البداوي. ولسوء الحظ أن الغاز الطبيعي لم يبدأ توزيعه سوى منذ أقل من عام واحد بسبب نقص الغاز المصري عام 2009.

البرتغال: تعد الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة الجهة المنوطة لتحديد تعريفات الغاز الطبيعي. حيث اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة تعريفات الغاز الطبيعي للعامين 2018–2019، لتقدم بذلك خيارات أسعار متنوعة تشمل تعريفات تعريفات الوصول لشبكات الاستخدام القصيرة.

***إسبانيا:** تم تحرير السوق الإسباني بالكامل. أثناء الانخراط في عملية الانفتاح التدريجي للسوق، توافرت عدة أدوات كالجداول الزمنية/ خرائط الطريق للانفتاح التدريجي وتدابير إطلاق الغاز وغيرها من الأدوات. وفي الوقت الراهن يتمتع كافة المستهلكين بحرية الاختيار.

تركيا: نص قانون سوق الغاز الطبيعي على الالتزام بتخفيض حصة صاحب العمل. نفذت مناقصات إطلاق الغاز من قبل، كما وضعت بشأنها خطط مستقبلية.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 3:</u> أقرت ست **(6)** دول أعضاء في ميدريغ بتنفيذ الآليات الداعمة للانفتاح السوقي بها. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا. أما المشاركات السلبية والتي لا تنطبق فقد تمثلت في ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم امتلاك هذه الدول للغاز. كما جاءت إجابة الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن على السؤال سلبية. من الملاحظ أن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ينص على تخصيص السعة قصيرة المدى في شكل منتجات قياسية تتراوح مدتها من سنة إلى يوم. أفادت إسبانيا وسلوفينيا بأن السؤال لا ينطبق عليهما، إلا أن هناك منتجات ذات سعة قصيرة المدى في أسواق كلا البلدين.

2-2 التجزئة

تعد التجزئة الوظيفية لمشغلي النقل والتخزين ومحطات الغاز المسال ونظام التوزيع بمنظور تكاملي رأسي خطوة هامة نحو ضمان الشفافية وعدم التمييز فيما يتعلق بوصول الغير.

تتصل المجموعة التالية من توصيات ميدريغ للممارسات الجيدة الخاصة بوصول الغير (الممارسات الجيدة رقم 4 و5) بالاستقلال الوظيفي وفعالية نظام التجزئة.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير

توجية السياسات الجيدة رقم 4	1	*هل **يتمتع** مشغلو نظام النقل بالاستقلالية الوظيفية الكافية عن قطاع التوريد فيما يخص الشركات المتكاملة رأسيًا حتى لا يحدث تعارض في المصالح؟* *هل **يتمتع** مشغلو نظام الغاز المسال بالاستقلالية الوظيفية الكافية عن قطاع التوريد فيما يخص الشركات المتكاملة رأسيًا حتى لا يحدث تعارض في المصالح؟* *هل **يتمتع** مشغلو نظام التخزين بالاستقلالية الوظيفية الكافية عن قطاع التوريد فيما يخص الشركات المتكاملة رأسيًا حتى لا يحدث تعارض في المصالح؟* *هل **يتمتع** مشغلو نظام التخزين بالاستقلالية الوظيفية الكافية عن قطاع التوريد فيما يخص الشركات المتكاملة رأسيًا حتى لا يحدث تعارض في المصالح؟*
نعم		*8 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا)*
لا		*دولتان (مصر والأردن)*
نعم/لا		*3 دول (ألبانيا والجزائر وإسرائيل وسلوفينيا)*
غير منطبقة		*2 (لبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 4:

ألبانيا: يتمتع مشغلو نظام النقل ومشغلو نظام التوزيع بالاستقلالية الوظيفية، في حين يفتقر مشغلوا نظام الغاز المسال ومشغلوا نظام التخزين إليها.

كرواتيا: ينتظيم عمل نشاط مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين والتوزيع في هيئة تشريعية مستقلة عن غيرها من أنشطة قطاع الغاز بموجب "قانون سوق الغاز". لكن تلك الشروط لا تنطبق على مشغلي نظام التوزيع الذي يشكل جزءًا من شبكة التكامل الرأسية والتي تشمل أقل من 100.000 مستهلك يتعامل مع نظام التوزيع. ويستثنى من ذلك أنشطة مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين والتوزيع لإمكانية انخراطها في نظام مشترك تحت مشغل نظام مدمج، بيد أنها تنفصل عن إنتاج وتجارة وتوريد الغاز.

مصر: جاري تطوير/تنفيذ تفاصيل/قواعد/منتجي/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. أما ما يتعلق بمشغلي نظام النقل، فلا يتوافر وصول جزئي وظيفي كافي (لأن مشغلي نظام النقل يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). ولا يمكن تطبيق نظام وصول الغير على الغاز المسال الموجود حاليًا. لا يوجد مشغل نظام التخزين. لا يوجد مشغل كاف لنظام التوزيع (لأن مشغلي نظام التوزيع يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). علاوة على إجبار مشغلي نظام النقل على القيام بالوصول المحاسبي الجزئي لأنشطة النقل والتوزيع والتوريد.

فرنسا: بخصوص مشغلي نظام التخزين، يخضع الوصول للتخزين للقوانين المنظمة منذ يناير 2018.

إسرائيل: في الوقت الراهن، يخصص الغاز المسال بصفة أساسية لتوفير الطاقة في أوقات ذروة قطاع الطاقة ولدعم خط أنابيب الغاز. يعمل بنظام الكهرباء الخاص بمشغلي النقل والذي يستقل تمامًا عن شركة الكهرباء الإسرائيلية، لكنه يوفر خدمات الغاز المسال لمنتجات الطاقة وحده. كما أنه لا يوجد مشغل نظام التخزين.

الأردن: وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي المسئولة عن تنظيم قطاع الغاز الأردني. يوجد بالأردن مشغل واحد لنظام النقل وآخر للغاز المسال، لكن لا يوجد مشغل لنظامي التخزين والتوزيع.

مالطا: تشكل محطة الغاز المسال جزءًا من مشروع طاقة الغاز المعتمد.

البرتغال: يعمل مشغلو نظامي النقل والتوزيع بنظام وصول جزئي تام، في حيت يتمتع مشغلو نظامي الغاز المسال والتخزين باستقلالية وظيفية. يمكن للعامة الاطلاع على قرار الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة الخاص بالتحقق من التوافق مع شروط اعتماد مشغل نظام النقل على الموقع الإلكتروني الرسمي لها.

تركيا: يعمل مشغلو نظام التوزيع بنظام الوصول الجزئي قانونًا، وبمعزل عن شركة التجارة. تم إعداد حساب منفصل لمشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين. ينبغي على كافة مشغلي الأنظمة تقديم خدماتهم للمستهلكين بصورة عادلة. وفي حال نشوب نزاع، تتولى هيئة تنظيم سوق الطاقة تسويتها وفق نظام وصول الغير.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 4: أكدت سبع **(7)** دول**(53%)** وجود نظام وصول جزئي وظيفي لمشغلي نظام النقل وغيرهم من مشغلي البنية التحتية. اتسمت إجابة ست دول من الاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) على السؤال بالإيجابية، بينما أجابت خمس **(5)** دول أخرى (ألبانيا والجزائر وإسرائيل والأردن وسلوفينيا) بـ (نعم/لا). يرجع اختيار هذه الدول للإجابة بـ (نعم/لا) (التي يمكن تفسيرها على أنها موافقة جزئية) إلى حقيقة أنه ليس كل أنواع البنية التحتية متوفرة في بلد ما (ففي الأردن على سبيل المثال، لا يوجد مشغل لنظام التوزيع، بينما لا توفر سلوفينيا منشأة تخزين تتح الأرض أو محطة للغاز الطبيعي المسال، وبذلك لا يوجد مشغل لنظامي التخزين والغاز المسال. أما ألبانيا، فكونها طرف متعاقد في معاهدة مجتمع الطاقة دفعها إلى تحديد الأحكام القانونية لنظام الوصول الجزئي لمشغل نظام النقل في المستقبل، لكن المخطط في هذه المرحلة لا يمتد إلى مشغلي البنية التحتية الآخرين). تم العمل بنظام الوصول الجزئي في إسرائيل وذلك لمشغلي نظامي النقل والتوزيع، إلا أن مشغلي نظام الغاز المسال لم يتوفر لهم الانفصال الوظيفي التام عن نظام الكهرباء، وهو ما يبرر عدم وجود مشغلين لنظام التخزين حتى الآن. وبصفة عامة، أكد 80٪ من المشاركين في استطلاع الرأي على تمتع مشغلي أنظمة النقل على الأقل بالانفصال الوظيفي. جاءت إجابة مصر سلبية نظرًا لأن الدولة لا تزال في مرحلة إعادة تنظيم سوق الغاز الطبيعي. أما مالطا ولبنان، فكانت إجابتهما بـ "غير منطبق"، لأن كلتيهما لا تمتلك بنية تحتية تعين على الوصول للغاز ونقله.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 5	*1*	*هل يتسم نظام الوصول الجزئي المعمول به بالكفاءة والفاعلية في إزالة أية تعارض في المصالح بين المنتجين والموردين ومشغلي النظام (أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين والتوزيع) مما يخلق بيئة محفزة للاستثمار، ومن ثم يضمن دخول منافسين جدد للسوق يحميهم تشريع يتسم بالشفافية والكفاءة؟*
نعم		*10 دول (ألبانيا والجزائر وكرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (مصر والأردن)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*3 دول (إسرائيل ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 5:

كرواتيا: يحدد مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين والتوزيع، وبشكل مستقل، الماورد الضرورية لتشغيل وإدارة وتطوير النظام الذي يعملون به، بغض النظر عن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها في مشروع التكامل الرأسي. كما يتعين على كل مشغل اعتماد ثلة من التدابير لضمان تطبيق الوصول غير المتحيز إلى النظام الذي يديره، وكذا ضمان متابعة تنفيذه.

مصر: جاري تطوير / تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. أما ما يتعلق بمشغلي نظام النقل، فلا يتوافر وصول جزئي وظيفي كافي (لأن مشغلي نظام النقل يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). ولا يمكن تطبيق نظام وصول الغير على الغاز المسال الموجود حاليًا. لا يوجد مشغل نظام التخزين. لا يوجد مشغل كاف لنظام التوزيع (لأن مشغلي نظام التوزيع يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). علاوة على إجبار مشغلي نظام النقل على القيام بالوصول المحاسبي الجزئي لأنشطة النقل والتوزيع والتوريد.

الأردن: وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي المسئولة عن تنظيم قطاع الغاز الأردني. يوجد بالأردن مشغل واحد لنظام النقل وآخر للغاز المسال، لكن لا يوجد مشغل لنظامي التخزين والتوزيع.

البرتغال: يوجد بالفعل نظام معمول به بموجب القواعد القانونية وقواعد النقل الوطنية المتعلقة به.

تركيا: يضمن الانفصال القانوني والمحاسبي المعمول به في السوق، بجانب مواد القانون المجرمة للتميز بين المتساوين، دخول منافسين جدد للسوق.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 5:</u> أكدت عشر **(10)** دول من بين الدول ال 15 المشاركة في هذه الدراسة **(67%)** على أن قواعد نظام الانفصال تزيل أي تعارض في المصالح بين المنتجين والموردين ومشغلي النظام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إجابة 7 من أصل 10 دول كانت إيجابية، وهي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا)، وبالتالي فهي مضطرة إلى الشروع في تفكيك المشروع المتكامل رأسياً بموجب الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي. كما أكدت دولتان (الجزائر وتركيا) من بين الدول ال 10 المتبقية أن القواعد المعمول بها تتسم بالفاعلية. لا يوجد غاز في ألبانيا، إلا أنها ملتزمة بتطبيق أحكام الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي بوصفها طرف في مجتمع الطاقة. وهكذا، اتخذت البلاد خطوات لإزالة تضارب المصالح بين المنتجين والموردين ومشغلي النظام حتى تلك التي لم تصل أسواق الغاز فيها لمرحلة النضج. جاءت إجابة مصر والأردن على هذا السؤال سلبية. واعتبرت إسرائيل ولبنان ومالطا السؤال غير منطبق، لأن الأخيرتين تفتقران للبنية التحتية.

3-2 دور الهيئات التنظيمية الوطنية في عملية الوصول الجزئي

تلعب الهيئات التنظيمية الوطنية دورًا مفصليًا في ضمان فعالية أنماط الوصول الجزئي سواء من الناحية الوظيفية أو المحاسبية أو غيرها من الجوانب. يتناول السؤالان التاليان دور المنظم في هذا السياق.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 5	*2*	*هل تحرص الهيئات التنظيمية الوطنية على خلق بيئة تشريعية ملائمة لأنشطة وصول الغير؟*

نعم	*12 دولة (ألبانيا والجزائر وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا	*دولة واحدة (الأردن)*
نعم/لا	--
غير منطبقة	*2 (لبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 6:

كرواتيا: يضمن النظام الرسمي لوصول الغير الوصول إلى نظم النقل والتوزيع وتخزين الغاز ومنشآت الغاز المسال، بينما يمكن الوصول إلى شبكة خطوط الأنابيب الأولية من خلال تطبيق نظام وصول للغير قابل للتفاوض. يقوم نظام وصول الغير على المنهجيات المعتمدة المنشورة والمحددة للتعريفات الخاصة بأنشطة الطاقة من نقل الغاز وتوزيعه وتخزينه وإدارة مرافق الغاز المسال، والتي يتم تطبيقها بشكل عادل وغير تمييزي على جميع المشاركين في سوق الغاز. في حين يستند النهج التفاوضي للغير على الظروف التجارية الخاصة بالوصول إلى شبكة خطوط الأنابيب، والتي تعد محور المفاوضات.

مصر: جاري تطوير / تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. أما ما يتعلق بمشغلي نظام النقل، فلا يتوافر وصول جزئي وظيفي كافي (لأن مشغلي نظام النقل يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). ولا يمكن تطبيق نظام وصول الغير على الغاز المسال الموجود حاليًا. لا يوجد مشغل نظام التخزين. لا يوجد مشغل كاف لنظام التوزيع (لأن مشغلي نظام التوزيع يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). علاوة على إجبار مشغلي نظام النقل على القيام بالوصول المحاسبي الجزئي لأنشطة النقل والتوزيع والتوريد.

إسرائيل: تعكف حاليًا الهيئة التنظيمية الوطنية على إعداد لوائح تسويق الغاز.

إيطاليا: توفر الهيئة التنظيمية بيئة تشريعية ملائمة للأنشطة الرسمية لوصول الغير من خلال تحديد واضح للتعريفات والحوافز وقواعد الشبكة.

الأردن: وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي المسئولة عن تنظيم قطاع الغاز الأردني. يوجد بالأردن مشغل واحد لنظام النقل وآخر للغاز المسال، لكن لا يوجد مشغل لنظامي التخزين والتوزيع.

البرتغال: تتوافر بالفعل بيئة تشريعية بموجب القواعد القانونية وقواعد النقل الوطنية المتعلقة به.

تركيا: توجد مواد قانونية تجرم التمييز بين المتساويين، سواء في القانون الرسمي أو بالقوانين المحلية.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 6</u>: من بين الدول ال 15 المشاركة في هذه الدراسة ،أكدت إثنتا عشرة**(12)** منها **(80%)** أن الهيئات التنظيمية الوطنية حريصة كل الحرص على خلق بيئة تشريعية ملائمة للأنشطة الرسمية لنظام وصول الغير. كانت إجابة الأردن سلبية لافتقارها إلى منظم مستقل. وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي المسئولة عن تنظيم قطاع الغاز الأردني. كما منحت الشركات عفوًا مدته 18 عامًا تستمر حتى 2022. واعتبرت إسرائيل ولبنان ومالطا السؤال غير منطبق، لافتقارهما للبنية التحتية.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 7	*3*	*هل تعتمد الهيئات التشريعية الوطنية نمط سياسة الوصول الجزئي المطبقة على مشغلي نظام النقل (ميزة تخص دول الاتحاد الأوروبي بموجب توجيه الغاز EC/73/2009)؟*
نعم		*12 دولة (ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (الأردن)*
نعم/لا		--
غير منطبقة		*دولتان (الجزائر ولبنان)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 7:

كرواتيا: تشرف هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية على عملية اعتماد مشغلي نظام النقل المعمول به بموجب "قانون سوق الغاز".

مصر: جاري تطوير / تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. أما ما يتعلق بمشغلي نظام النقل، فلا يتوافر وصول جزئي وظيفي كافي (لأن مشغلي نظام النقل يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). ولا يمكن تطبيق نظام وصول الغير على الغاز المسال الموجود حاليًا. لا يوجد مشغل نظام التخزين. لا يوجد مشغل كاف لنظام التوزيع (لأن مشغلي نظام التوزيع يتولون توريد الغاز غير المملوك لهم). علاوة على إجبار مشغلي نظام النقل على القيام بالوصول المحاسبي الجزئي لأنشطة النقل والتوزيع والتوريد.

إسرائيل: يعتبر اعتماد نمط الوصول الجزئي الخاضع له مشغلو نظام النقل جزءًا من الترخيص الممنوح لهم.

الأردن: وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي المسئولة عن تنظيم قطاع الغاز الأردني. يوجد بالأردن مشغل واحد لنظام النقل وآخر للغاز المسال، لكن لا يوجد مشغل لنظامي التخزين والتوزيع.

مالطا: يعد اعتماد نمط الوصول الجزئي الخاضع له مشغلو نظام النقل مطلبًا قانونيًا بموجب لوائح تنظيم سوق الغاز.

البرتغال: يوجد نظام اعتماد يخضع له نمط الوصول الجزئي الخاضع له مشغلو نظام النقل بموجب التوجيهات ذات الصلة وكذا قواعد النقل الوطنية المنبثقة عن هذا التوجيه.

تركيا: يحوي قانون سوق الغاز الطبيعي نصوصًا تحدد التزامات وطرق الوصول الجزئي.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 7:</u> أقرت اثنتا عشرة **(12)** دولة**(80%)** اعتماد الهيئات التنظيمية الوطنية لنمط الوصول الجزئي الخاضع له مشغلي نظام النقل. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا واسبانيا وتركيا. جاءت إجابة الأردن سلبية. أما الجزائر ولبنان، فقد كانت إجابتيهما على السؤال "غير منطبق".

4-2 وصول الغير للبنية التحتية

يتناول هذا القسم تنفيذ قواعد وصول الغير للبنية التحتية. تم التقييم من خلال الاستعانة بسبعة أسئلة عامة وأخرى خاصة محددة حول نظام وصول الغير.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 8	*1*	*هل يتيح مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخرين وصولًا سهلًا وغير تمييزي للبنية التحتية الخاصة بهم؟*
نعم		*10 دول (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (مصر والأردن)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*3 دول (الجزائر ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 8:

ألبانيا: تقتصر إتاحة الوصول السهر غير المميز للبنية التحتية على مشغلي نظام النقل.

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل نظام التخزين.

البرتغال: تتوافق قواعد وصول الأطراف المعنية إلى الشبكات والبنى التحتية مع أحكام "قانون الوصول إلى الشبكات والبنى التحتية"، و"قانون العلاقات التجارية" المعتمدين من هيئة التشريعية لخدمات الطاقة .

تركيا: تنص قوانين الشبكة الخاصة بمشغلي أنظمة النقل والتخزين والغاز المسال بوضوح على ضرورة إتاحة مشغل النظام الوصول على أساس من المساواة. تم نشر قانون الشبكة بعد صدور قرار المجلس التشريعي. تتمتع كافة الشركات الإقليمية والدولية التي تفي بمتطلبات الترخيص بوصول غير مميز.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 8:</u> أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** بأن مشغلي أنظمة النقل/ الغاز المسال/ التخزين (حسب الاقتضاء) يوفرون وصولًا سهلًا غير تمييزي للبنى التحتية الخاصة بهم. تتضمن الدول ذات الإجابات الإيجابية ألبانيا إلى جانب ست دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) وكذلك إسرائيل وتركيا. جاءت إجابة الأردن ومصر سلبية. أما الجزائر ولبنان، فقد كانت إجابتيهما على السؤال "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير

توجيه الممارسات الجيدة رقم 9	*1*	*هل يتعاون مشغلو نظام النقل مع أقرانهم من مشغلي أنظمة النقل الأخرى بما يضمن التوافق بين الأنظمة المختلفة والإجراءات الفعالة غير التمييزية التي تسهل التجارة وتسمح لمستخدمي الشبكة بنقل الغاز الطبيعي في جميع أنحاء منطقة ميدريغ؟*
نعم		*8 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (ألبانيا ومصر)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*5 دول (الجزائر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 9:

ألبانيا: لا يتعاون مشغلو نظام النقل الألباني مع غيرهم من مشغلي أنظمة النقل الأخرى.

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

اليونان: تشجع الجهات الرسمية تسريع إبرام اتفاق يربط بين مشغلي أنظمة النقل المختلفة في اليونان وتركيا لتسهيل التجارة عبر البلدين.

إسرائيل: لا ينطبق الأمر على إسرائيل نظرًا لوجود مشغل واحد داخلي لنظام النقل.

البرتغال: يظهر مشغلو نظام النقل البرتغالي قدرًا كبيرًا من التعاون مع غيرهم من مشغلي أنظمة النقل المجاورة.

تركيا: جاري التفاوض بشأن لوائح التشغيل البيني بين هيئة تنظيم سوق الطاقة ومشغلي نظام النقل.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 9:</u> أفادت ثمانية **(8)** دول **(53%)** بتعاون مشغلي نظام النقل بها مع غيرهم من مشغلي أنظمة النقل الأخرى بما يضمن التشغيل البيني بين الأنظمة المتداخلة. تتضمن الدول ذات الإجابات الإيجابية سبع دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا) وكذلك تركيا. إلا أن منظم اليونان أفاد بوجود اتفاقية معلقة للتشغيل البيني بين اليونان ومشغل نظام النقل التركي. قدمت **الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة** إجابة بالموافقة الجزئية (أدرجت في الإجمالي والنسبة الخاصة بالدولة أعلاه). جاءت إجابة ألبانيا ومصر سلبية. لأن الأولى لا تمتلك بنية تحتية وتفتقر إلى الروابط بين مشغلي أنظمة النقل المختلفة. بينما يرجع السبب في إجابة مصر السلبية إلى انخفاض معدل التصدير للأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة، علاوة على عدم وجود نقاط اتصال أخرى.

يلاحظ أن عشر دول فقط(من بين 15) هي التي قدمت إجابات. الدول التي لم تستجب هي إسرائيل (لا توجد IP وظيفية في الوقت الحاضر) ولبنان ومالطا (تفتقر للغاز والبنية التحتية) والجزائر والأردن. تصدر الجزائر الغاز، لكن خطوط الأنابيب تتصل مباشرة بحقول الإنتاج. يستورد الأردن الغاز من إسرائيل عبر خط أنابيب الاستيراد المرتبط مباشرة بحقل الإنتاج (إلى جانب كميات صغيرة من مصر).

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 10	*2*	*هل يتم تنفيذ النظام الرسمي لوصول الغير على نحو يتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز فيما يتعلق بنظام النقل والتوزيع ومنشآت الغاز المسال بناءً على تعريفات معلنة تسري على كافة المستهلكين، بما في ذلك مشاريع العرض، وتطبق بموضوعية ودون تمييز على مستخدمي النظام؟*
نعم		*10 دول (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (مصر والأردن)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*3 دول (الجزائر ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 10:

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

إسرائيل: علاوة على الغاز المسال، يتم تنفيذ النظام الرسمي لوصول الغير بموضوعية وشفافية ودون تمييز فيما يخص نظام النقل والتوزيع.

البرتغال: اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة التعريفات وفق إجراءات حددها قانون تعريفات الغاز الطبيعي وقوانين إطار العمل. يمكن الاطلاع على تعريفات الغاز الطبيعي الخاصة بعامي 2018 و2019 على الموقع الإلكتروني للهيئة التشريعية لخدمات الطاقة.

تركيا: يضمن القانون، وكذلك القوانين المحلية وقوانين الاستخدام الخاصة بكل منشآت النظام، وجود طرق تنفيذ تتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز للنظام الرسمي لوصول الغير.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 10:</u> أفادت عشر **(10)** دول **(67%)** بوجود نظام رسمي لوصول الغير يتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز. تتضمن الدول ذات الإجابات الإيجابية سبع دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا) وكذلك إسرائيل وتركيا. كما جاءت إجابة ألبانيا على هذا السؤال إيجابية. في حين أعطت مصر والأردن إجابات سلبية. كانت إجابات الجزائر ولبنان ومالطا "غير منطبق". ويرجع السبب في الجزائر لعدم وجود نزام وصول الغير بالبنية التحتية للدولة. بينما لا تمتلك لبنان ومالطا وصولًا للغاز حتى الآن.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير

توجيه الممارسات الجيدة رقم 11	*3*	*هل توجد إجراءات (رسمية أو جاري التفاوض بشأنها) منظمة للوصول لمنشآت التخزين ومجموعة الخطوط عند وجود حاجة فنية و/أو اقتصادية بغرض إتاحة الوصول الفعال للنظام لعرض المستهلكين وكذا لتنظيم الوصول إلى الخدمات المعاونة؟ هل تسير هذه الإجراءات وفق معايير تتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز؟*
نعم		*8 دول (كرواتيا وفرنسا وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (ألبانيا ومصر)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*5 دول (الجزائر واليونان والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 11:

ألبانيا: لا توجد إجراءات (رسمية أو جاري التفاوض بشأنها) تنظم الوصول إلى منشآت التخزين حتى الآن.

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

فرنسا: يوجد نظام وصول منظم للتخزين.

إسرائيل: يوجد نظام وصول رسمي/ متفق عليه لمجموعة الخطوط.

إيطاليا: تستعين الهيئات الرسمية بنظام وصول رسمي وفق مجموعة الاتحاد الأوروبي الثالثة للطاقة.

البرتغال: تشرف الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة على الوصول إلى منشآت التخزين وسعر استخدام الخطوط، كما تتعهد نشر ذلك.

سلوفينيا: توجد إجراءات وصول رسمي/ متفق عليه للكافة فيما عدا التخزين لأنه غير موجود بسلوفينيا.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 11:</u> أكدت ثماني **(8)** دول**(53%)** وجود إجراءات منظمة معمول بها للوصول لمنشآت التخزين ومجموعة الخطوط. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وتركيا. كما قدمت كل من **إسرائيل** و**سلوفينيا**ردودًا إيجابية. لا يوجد بكلا الدولتين منشآت تخزين تحت الأرض، إلا أنهما تفعلان إجراءات الوصول إلى مجموعة الخطوط. جاءت إجابة الجزائر ومصر سلبية. كانت إجابة كل من الجزائر واليونان والأردن ولبنان ومالطا "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير

توجيه الممارسات الجيدة رقم 12	3	هل يقدم مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال خدمات وصول الغير بنظام الوصول الجزئي إلى خطوط الأنابيب ومنشآت الغاز المسال بالإضافة إلى كافة الخدمات الضرورية المساندة للحد الذي يسمح لمشغلي نظام النقل بتشغيل هذه المنشآت (تشمل الخدمات المساندة التخصيص والدمج ومتابعة الجودة والقياس والتوازن)؟
نعم		9 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)
لا		3 دول (ألبانيا ومصر والأردن)
نعم/لا		--
غير منطبقة		3 دول (الجزائر ولبنان ومالطا)

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 12:

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

البرتغال: اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة التعريفات وفق إجراءات حددها قانون تعريفات الغاز الطبيعي وقوانين إطار العمل. يمكن الاطلاع على تعريفات الغاز الطبيعي الخاصة بعامي 2018 و2019 على الموقع الإلكتروني للهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. من أبرز القضايا التي تستحق إلقاء الضوء وجود قواعد منظمة لوصول الغير، وهي منشورة في وثيقة مستقلة أو كجزء من قانون الشبكة، كما تشمل تحديد الهيئة المسئولة عن اعتماد تلك القواعد.

سلوفينيا: لا توجد منشآت للغاز المسال في سلوفينيا.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 12: أفادت تسع **(9)** دول **(60%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بأن مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال يوفرون خدمات وصول الغير بنظام الوصول الجزئي لخطوط الأنابيب ومنشآت الغاز المسال، بالإضافة إلى الخدمات المساندة كالدمج ومراقبة الجودة والقياس والتوازن. تتضمن الدول ذات الإجابات الإيجابية ست دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا) وكذلك إسرائيل وتركيا. جاءت إجابة ألبانيا ومصر والأردن سلبية. أجابت الجزائر ولبنان ومالطا على السؤال بـ "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 13	3	هل يقدم مشغلو نظام التخزين خدمات وصول الغير الجزئي لمنشآت التخزين الضرورية فنيًا و/أو اقتصاديًا مما يوفر وصولًا فعالًا لنظام عرض المستهلكين؟
نعم		5 دول (كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وتركيا)
لا		3 دول (ألبانيا ومصر وإسبانيا)

نعم/لا	*--*
غير منطبقة	*7 دول (الجزائر واليونان وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا وسلوفينيا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 13:

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

البرتغال: اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة التعريفات وفق إجراءات حددها قانون تعريفات الغاز الطبيعي وقوانين إطار العمل. يمكن الاطلاع على تعريفات الغاز الطبيعي الخاصة بعامي 2018 و2019 على الموقع الإلكتروني للهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. من أبرز القضايا التي تستحق إلقاء الضوء وجود قواعد منظمة لوصول الغير، وهي منشورة في وثيقة مستقلة أو كجزء من قانون الشبكة، كما تشمل تحديد الهيئة المسئولة عن اعتماد تلك القواعد.

إسبانيا: يتم تقديم وصول الغير إلى منشآت التخزين حاليًا كخدمة وصول جزئي. إلا أن اللوائح الإسبانية قد حدثت منذ آخر استبيان لتحدد خدمات الوصول الجزئي، ومن المتوقع أن تقدم هذه الخدمات في المستقبل القريب بمجرد تحديد الإجراءات المنظمة لتقديمها في السوق من الناحية القانونية.

تركيا: تسري خدمات الوصول الجزئي على مشغلي نظام التخزين بخدمات وتعريفات منفصلة.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 13:</u> أفادت خمس **(5)** دول **(33%)** من بين الدول الـ 15 التي شاركت في هذه الدراسة بأن مشغلي نظام التخزين يحصلون على خدمات الوصول الجزئي. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وتركيا. أفادت**إسبانيا**أنها تعكف على تحديث اللوائح المنظمة لخدمات الوصول الجزئي التي ستكون متاحة في القريب العاجل. جاءت إجابة ألبانيا ومصر سلبية. كما اعتبرت سبع دول أخرى (الجزائر واليونان وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا وسلوفينيا) أن السؤال لا ينطبق عليها لعدم وجود منشآت تخزين بها .

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 14	*2*	*هل يقدم مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين نفس نطاق الخدمات بنفس الشروط على أساس غير تمييزي للغير من تنطبق عليهم الشروط داخل منطقة ميدريغ؟*
نعم		*10 دول (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (مصر)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 14:

مصر: جاري تطوير/ تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. تطبق الجهات الرسمية آليات الأولوية والنسبة والتناسب على نظام الحجز. يوجد مشغل واحد فقط لنظام النقل منوط بالتعامل مع مشغلي أنظمة التوزيع المختلفة. لا يوجد مشغل لنظام التخزين، لكن مشغلي نظام النقل يتعهدون حزم خطوط الأنابيب الواردة بقانون الشبكة كل ساعة/ يوم.

فرنسا: يلتزم موردوا المستهلكين المحليين بتوفير قدر محدد من سعة التخزين لتأمين الكمية المطلوبة.

إسرائيل: يقدم مشغلو الأنظمة الوطنيون نفس نطاق الخدمات بنفس الشروط على أساس غير تمييزي للغير من تنطبق عليهم الشروط داخل منطقة ميدريغ، كصادرات الأردن مثلًا.

تركيا: يعمل كافة مشغلي أنظمة التخزين والغاز المسال وفق قوانين تضمن عدم التمييز بين الأطراف المتكافئة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، علاوة على قانون الشبكة الخاص بمشغلي نظام النقل.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 14:</u> أكدت عشرة **(10)** دول**(67%)** هل حرص مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين على تقديم نفس نطاق الخدمات بنفس الشروط على أساس غير تمييزي للغير من تنطبق عليهم الشروط داخل منطقة ميدريغ. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا واسبانيا وتركيا. جاءت إجابة مصر سلبية. كانت إجابات الجزائر والأردن ولبنان ومالطا "غير منطبق".

2-5 قانون الشبكة وقواعد وصول الغير

تتصل قواعد وصول الغير بتلك القواعد المنشورة والمتاحة في صورة كلية ووثيقة مستقلة إن أمكن. تعد استشارة أصحاب المصلحة أحد مطالب عملية صياغة قواعد وظيفية تتسم بالشفافية وعدم التمييز.

تتناول الأسئلة التالية مستوى التقدم في توجيهي الممارسات الجيدة أرقام 15 و 16 من إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير. حيث تتصل بقواعد وصول الغير المنشورة في وثيقة مستقلة أو المدرجة ضمن قانون الشبكة بعد استشارة المنظمين واعتمادهم لها.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 15	*1*	*هل صيغت قواعد وصول الغير ونشرت في وثيقة مستقلة أو أدرجت في قانون الشبكة بعد التشاور الجيد مع مستخدمي الشبكة؟*
نعم		*7 دول (كرواتيا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*3 دول (ألبانيا ومصر وإسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*5 دول (الجزائر وفرنسا والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 15:

ألبانيا: لم تصغ قواعد وصول الغير، ولم تنشر في وثيقة مستقلة أو تندرج في قانون الشبكة بعد.

كرواتيا: تندرج قواعد وصول الغير ضمن قانون سوق الغاز وقواعد الشبكة الخاصة بكل مشغل. تبدي هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية رأيها حول قانون سوق الغاز قبل تبنيه، كما تمنح موافقتها على قواعد الشبكة.

مصر: جاري تطوير / تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. يحتوي قانون الشبكة على الوصف العام فقط. ستتم مصادقة السلطة التنظيمية الوطنية على القواعد/ الإجراءات حالما تتحقق. يتضمن قانون الشبكة القواعد الفنية لوصول الغير دون وجود تفاصيل تخص هيكل التعريفات.

اليونان: يتضمن قانون الشبكة قواعد وصول الغير التي اعتمدتها هيئة تنظيم الطاقة بعد إتمام عملية الاستشارة ومن ثم إتاحتها للجمهور.

إسرائيل: تعد قواعد وصول الغير جزءًا من اتفاقية النقل العامة.

البرتغال: تتوافق قواعد وصول الأطراف المعنية إلى الشبكات والبنى التحتية مع أحكام قانون الوصول إلى الشبكات والبنى التحتية، و قانون العلاقات التجارية المعتمدين من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة .

تركيا: يتضمن قانون الشبكة، و/ أو قوانين الاستخدام وكذلك القوانين المحلية ذات الصلة، قواعد وصول الغير بعد استشارة كافة أطراف السوق.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 15:</u> أفادت سبع **(7)** دول**(47%)** بأن قواعد وصول الغير موجودة بالفعل ومنشورة في وثيقة مستقلة أو مدرجة ضمن قانون الشبكة بعد إتمام الاستشارات. تشمل الدول ذات المشاركات الإيجابية كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي باستثناء فرنسا وإسبانيا، إلى جانب إسرائيل وتركيا. جاءت إجابات ثلاث دول سلبية: ألبانيا دولة لا تمتلك الغاز، ومصر لأن الانتهاء من قواعد وصول الغير معلق على اعتراف المنظم وانفتاح السوق، وثالثها إسبانيا. أجابت الجزائر وفرنسا ولبنان والأردن ومالطا على السؤال بـ "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 16	*2*	*هل قواعد وصول الغير معتمدة من الجهات التشريعية الوطنية؟*
نعم		*9 دول (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولتان (مصر وإسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 16:

كرواتيا: تندرج قواعد وصول الغير ضمن قانون سوق الغاز وقواعد الشبكة الخاصة بكل مشغل. تبدي هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية رأيها حول قانون سوق الغاز قبل تبنيه، كما تمنح موافقتها على قواعد الشبكة.

مصر: جاري تطوير / تنفيذ تفاصيل/قواعد/تدابير وإجراءات الوصول الجزئي. يحتوي قانون الشبكة على الوصف العام فقط. ستتم مصادقة السلطة التنظيمية الوطنية على القواعد/ الإجراءات حالما تتحقق. يتضمن قانون الشبكة القواعد الفنية لوصول الغير دون وجود تفاصيل تخص هيكل التعريفات.

تركيا: اعتمد مجلس هيئة تنظيم سوق الطاقة قوانين البنية التحتية، بما في ذلك لوائح وصول الغير. تجري هيئة تنظيم سوق الطاقة ومشغل النظام استشارات مع أصحاب المصلحة قبل تقديم مسودة اللوائح إلى مجلس إدارة الهيئة.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 16: أفادت تسع **(9)** دول**(60%)** أن قواعد وصول الغير معتمدة من الجهات التنظيمية المعنية. جاءت إجابة دولتان سلبية: مصر، لأن الهيئة التنظيمية الوطنية للغاز مازالت في طور الإنشاء، بالإضافة إلى إسبانيا. حيث أن قانون شبكة تشغيل النظام ينص على إجراءات التشغيل الفنية التي اعتمدتها الحكومة الإسبانية. يقتصر دور الهيئة الوطنية للأسواق والمنافسة على إصدار تقرير غير ملزم. إلا أنها مسئولة عن اعتماد منهجية قواعد التوازن.

6-2 التعريفات

يجب أن تتسم منهجيات التعريفات وتعريفات وصول الغير للبنية التحتية بالشفافية وعدم التمييز، وتعكس التكلفة.

تتناول الفقرات التالية مستوى التقدم في التوجيهات من 17 إلى 20 من إرشادات ميدريغ للممارسات الجيدة لوصول الغير. تتناول هذه التوجيهات قدرة المنظم الوطني على تحديد تعريفات الوصول للبنية التحتية، واعتمادها، والمعايير التي تأخذها الهيئات التشريعية الوطنية في الاعتبار حال تحديد منهجيات التعريفات و/أو التعريفات ومتطلبات النشر الخاصة بها. تتناول أخر التوجيهات في هذا القسم (توجيه الممارسات الجيدة رقم 20) الأخذ بنظام دخول/ خروج الخاص بالسعة/التعرفة. من الملاحظ أن هناك اتفاق عام على ضرورة تداول الغاز بصورة مستقلة عن موقعه في النظام حتى تعزز المنافسة في أسواق بيع الغاز السائل بالجملة. من أحد طرق القيام بذلك هي منح مستخدمي الشبكة حرية حجز سعة الدخول والخروج بشكل مستقل، وبالتالي نقل الغاز عبر المناطق بدلاً من طرق التعاقد. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تكون التعريفات منفصلة لكل نقطة دخول وخروج في نظام الحجز المعني.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 17	*2*	*هل تضطلع الجهات التنظيمية الوطنية بمسئولية تحديد أو اعتماد التعريفات، أو المنهجيات المتبعة في حساب هذه التعريفات على أساس تقديم عرض من مشغلي أنظمة النقل أو الغاز المسال، أو على أساس عرض متفق عليه بين هؤلاء المشغلين ومستخدمي الشبكة؟*
نعم		*13 دولة (ألبانيا والجزائر وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (إسبانيا)*

نعم/لا	--
غير منطبقة	دولة واحدة (الأردن)

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 17:

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة منهجيات تحديد مبالغ تعريفات أنشطة الطاقة كنقل وتوزيع الغاز، والخدمات العامة لإمداد الغاز والإمداد المضمون وتخزين الغاز ومنشآت الغاز المسال. يلتزم المشغلون بتقديم استمارة تحديد أو تعديل قيمة التعريفات إلى هيئة تنظيم الطاقة، مشمولة كافة البيانات والمستندات التي نصت عليها منهجية العمل. يمكن لهيئة تنظيم الطاقة قبول مبالغ التعريفات التي يقترحها المشغلون، أو تحدد هي تلك المبالغ بشكل مستقل.

فرنسا: تعد هيئة تنظيم الطاقة الجهة الوطنية المنوطة بتحديد العريفات.

اليونان: تعتمد الهيئة التنظيمية الوطنية كلا من المنهجية والتعريفات بناءً على اقتراح مشغل نظام النقل.

إسرائيل: لا توجد الحاجة من الناحية النظرية لهذا الاقتراح، لأن الأساس الذي ينبني عليه أمر محدد سلفًا منذ إبرام الاتفاقية.

لبنان: لا توجد هيئة وطنية تنظيمية مستقلة عن الوزارة. في الوضع الحالي، يقوم وزير الطاقة والمياه بتنظيم أسعار السوق والتعريفات عن طريق المديرية العامة للنفط. تعد المديرية العامة للنفط جدولًا أسبوعيًا بأسعار المنتجات البترولية. يقوم الوزير باعتماد هذا الجدول الشفاف ومن ثم ينشر. نظرًا لأن الغاز الطبيعي المسال أو الغاز الطبيعي لا يتم تداوله في لبنان في الوقت الراهن، فإن ما سبق يسري أيضًا على المنتجات البترولية.

مالطا: ينظم القانون قواعد سوق الغاز الطبيعي الخاصة بمشغلي أنظمة النقل والتوزيع والغاز المسال، بيد أن الوصول إلى مشغلي نظام التخرين مازال قيد التفاوض.

البرتغال: تعد الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة منهجية تحديد وقيم التعريفات والأسعار النظامية، وتعتمدها وفق ما نص عليه القانون ولوائح التعريفات (الخاصة بالغاز الطبيعي والكهرباء). يتيح قانون تعريفات الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إمكانية تقديم مقترحات لمختلف المشغلين المعتمدين.

سلوفينيا: يسري الأمر بشكل نظامي على مشغلي نظام النقل، لكنه لا ينطبق على مشغلي نظام الغاز المسال.

تركيا: تحدد الهيئة التشريعية لسوق الطاقة التعريفات الخاصة بمشغلي نظام النقل على أساس مقترح مقدم من هؤلاء المشغلين عقب إجراء استشارات مع كافة أطراف المستخدمين. بالنسبة لمشغلي نظام الغاز المسال، تعتمد الهيئة التشريعية لسوق الطاقة منهجيات حساب التعريفات.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 17:</u> أقرت ثلاث عشرة **(13)** دولة**(87%)** بأن الهيئات التنظيمية الوطنية هي المنوطة بتحديد أو اعتماد التعريفات، أو المنهجيات المتبعة في حساب هذه التعريفات على أساس مقترح يقدمه مشغلو النظام. وفيما يتعلق بإسبانيا التي جاءت إجابتها سلبية، الحكومة هي المسئولة عن تحديد تعريفات وتعويضات الوصول للغاز. تبدي الهيئة الوطنية للأسواق والمنافسة، بوصفها المنظم، رأيًا غير ملزم للحكومة قبل الشروع في تحديث أو مراجعة للتعريفات.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 18	2	*هل تضمن الهيئات التنظيمية الوطنية أن تعريفات النقل والتوزيع:* • *تتوافق كليًا مع مبدأ عدم التمييز؟* • *تتسم بالشفافية؟* • *تعكس التكاليف طالما كانت متوافقة مع تكاليف مشغل الشبكة المنافس والفعال من الناحية الهيكلية، والذي يتسم بالشفافية، مع اشتمالها على عائد مناسب على الاستثمارات؟* • *تأخذ في الاعتبار الحاجة لتكامل النظام وتحسينه؟* • *تأخذ في الاعتبار التكاليف طويلة الأجل والهامشية وكذا تكاليف الشبكة المجنبة من تدابير إدارة جانب الطلب؟* • *تيسر تداول الغاز والتنافس فيه بشكل فعال؟* • *تتضمن تقديم حوافز للاستثمار؟* • *تتجنب الدعم المتبادل بين مستخدمي الشبكة؟* • *تحافظ على أو توفر التشغيل البيني لشبكات النقل؟* • *تحقق التلاقي بين مباديء حساب التكاليف وهياكل التعرفة بين دول ميدريغ؟*
نعم		*9 دول (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (إسبانيا)*
نعم/لا		*3 دول (مصر وإسرائيل)*
غير منطبقة		*دولتان (الجزائر والأردن)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 18:

مصر: تتوافق تعريفة النقل والتوزيع امتثالاً كاملاً لمبدأ عدم التمييز وتتسم بالشفافية، بيد أن هذه التعريفات لا تعكس التكاليف ولا تعتبر عن تكاليف الشبكة طويلة الأجل أو الهامشية أو المجنبة من تدابير إدارة جانب الطلب. ومن ناحية أخرى، تراعي هذه التعريفات الحاجة إلى تكامل النظام وتحسينه، كما تسهل تجارة الغاز والمنافسة فيها بشكل فعال، وتوفر حوافز للاستثمار، كما تحافظ على/ توفر التشغيل البيني لشبكات النقل. لا يمكن تجنب الدعم المتبادل بين مستخدمي الشبكة. لا يمكن تحقيق التلاقي بين مباديء حساب التكاليف وهياكل التعريفة بين دول ميدريغ.

إسرائيل: تتحدد تعريفة التوزيع في مناقصات، ومن ثم تنشر على الموقع الإلكتروني لهيئة الغاز الطبيعي. يحول نموذج تعريفات النقل دون وجود نسبة تغطية، فهيئة التنظيم الوطنية بصدد الحول إلى نموذج آخر يقوم على العائد. تنشر هذه التعريفات أيضًا على الموقع الإلكتروني لهيئة الغاز الطبيعي.

لبنان: لا توجد هيئة وطنية تنظيمية مستقلة عن الوزارة. في الوضع الحالي، يقوم وزير الطاقة والمياه بتنظيم أسعار السوق والتعريفات عن طريق المديرية العامة للنفط. تعد المديرية العامة للنفط جدولًا أسبوعيًا بأسعار المنتجات البترولية. يقوم الوزير باعتماد هذا الجدول الشفاف ومن ثم ينشر. نظرًا لأن الغاز الطبيعي المسال أو الغاز الطبيعي لا يتم تداوله في لبنان في الوقت الراهن، فإن ما سبق يسري أيضًا على المنتجات البترولية.

مالطا: ينص القانون ولوائح سوق الغاز على معظم المبادئ.

البرتغال: ينطبق تلاقي مبادئ حساب التكلفة وهياكل التعريفة بين دول ميدريغ بشكل جزئي لأن هذا التلاقي يقتصر على الدول الأوروبية.

سلوفينيا: لا تأخذ الهيئة التنظيمية الوطنية في الاعتبار التكاليف طويلة الأجل والهامشية وكذا تكاليف الشبكة المجنبة من تدابير إدارة جانب الطلب. لم يسر تحقيق التلاقي بين مباديء حساب التكاليف وهياكل التعريفة بين دول ميدريغ بعد.

تركيا: تؤخذ كافة المبادئ سالفة الذكر في الاعتبار حال تحديد التعريفات.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 18: أفادت اثنتا عشرة(**12**) دولة(**80%**) بأن الهيئات التنظيمية الوطنية تضمن توافق تعريفات النقل والتوزيع مع مبدأ عدم التمييز والشفافية وتعكس التكاليف. وافقت ثلاث دول **مصر واليونان** و**إسرائيل** جزئيًا بما يوحي بالوفاء ببعض المعايير الواردة في السؤال دون غيرها. أبدت الهيئات التنظيمية الوطنية في كل من **مصر والبرتغال** و**سلوفينيا** تحفظات بشأن التلاقي المحتمل بين مبادئ التعريفات وهياكلها بين دول ميدريغ.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 19	*2*	*هل يتم اعتماد ونشر هذه التعريفات أو المنهجيات المتبعة في حسابها قبل دخولها حيز التنفيذ؟*
نعم		*9 دول (ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (إسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر وإسرائيل والأردن ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 19:

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية المنهجيات والتعريفات المناظرة، ومن ثم تنشرها قبل دخولها حيز التنفيذ.

لبنان: لا توجد هيئة وطنية تنظيمية مستقلة عن الوزارة. في الوضع الحالي، يقوم وزير الطاقة والمياه بتنظيم أسعار السوق والتعريفات عن طريق المديرية العامة للنفط. تعد المديرية العامة للنفط جدولًا أسبوعيًا بأسعار المنتجات البترولية. يقوم الوزير باعتماد هذا الجدول الشفاف ومن ثم ينشر. نظرًا لأن الغاز الطبيعي المسال أو الغاز الطبيعي لا يتم تداوله في لبنان في الوقت الراهن، فإن ما سبق يسري أيضًا على المنتجات البترولية.

البرتغال: تعد الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة منهجية تحديد وقيم التعريفات والأسعار النظامية، وتعتمدها وفق ما نص عليه القانون ولوائح التعريفات (الخاصة بالغاز الطبيعي والكهرباء). يتيح قانون تعريفات الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إمكانية تقديم مقترحات لمختلف المشغلين المعتمدين.

تركيا: يتم اعتماد كافة التعريفات والمنهجيات ونشرها قبل دخولها حيز التنفيذ.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 19: أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في هذه الدراسة بأن التعريفات الومنهجيات المتبعة في حسابها تعتمد وتنشر قبل دخولها حيز التنفيذ. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان والبرتغال وسلوفينيا وتركيا. من الملاحظ أن افتقار لبنان للوصل للغاز يبرر إجابتها الخاصة بالمنتجات البترولية بصفة عامةن وليس فقط تعريفات الوصول للبنية التحتية للغاز الطبيعي. جاءت إجابة إسبانيا سلبية. اعتبرت الجزائر وإسرائيل والأردن ومالطا السؤال غير منطبق.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 20	*3*	*هل يتم تحديد تعريفات مستخدمي الشبكة بصورة مستقلة لكل نقطة دخول إلى أو خروج من نظام النقل؟*
نعم		*6 دول (كرواتيا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*4 دول (ألبانيا ومصر وفرنسا وإسرائيل)*
نعم/لا		*دولة واحدة (تركيا)*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 20:

كرواتيا: يتم تحديد تعريفات مستخدمي شبكة النقل بصورة مستقلة لكل مجموعة من نقاط الدخول (الوصلات البينية والإنتاج والتخزين) أو نقاط الخروج (المحلية والتخزين والوصلات البينية) لنظام النقل كما هو موضح في "منهجية تحديد مبلغ عناصر تعريفة نقل الغاز".

فرنسا: ينقسم هيكل التعريفة إلى عدة أنماط من التكاليف توزع على شبكات النقل فيما بين الشبكة الرئيسية والإقليمية. على أن تسدد هذه التكاليف كاملة على أساس السعة:

- يعتمد هيكل التعريفات للشبكة الرئيسية على مبدأ تسعير الدخول والخروج لكل سوق. يمكن شراء الغاز و/أو بيعه مباشرة في الأسواق أو نقاط نقل الغاز (PEG)، وفي هذه الحالة الأخيرة، يسدد المستخدم رسوم التعرفة الخاصة بنقاط نقل الغاز.
- تتكون الشبكة الإقليمية من عناصر الشبكة التي تساعد على نقل الغاز من الشبكة الرئيسية إلى المستخدمين النهائيين أو إلى شبكة التوزيع. يتطلب الإمداد عند كل نقطة توصيل تسديد رسوم سعة النقل وتوافر القدرة على التسليم.
  - ويستند تسعير النقل عبر الشبكة الإقليمية على سعة النقل المتعاقد عليها وحاصل ضرب وحدة تعريفة النقل عبر الشبكة الإقليمية في مستوى التعريفة الإقليمي الخاص بكل نقطة تسليم.
  - بينما يعتمد تسعير التوصيل على سعة التوصيل المتعاقد عليها ووحدة التعريفة للتسليم وعدد محطات التسليم لمستهلكي الصناعة أو مستهلكي الصناعة شديدي التغير.
  - تتصل بعض نقاط التوصيل مباشرة بالشبكة الرئيسية ولا تستخدم الشبكة الإقليمية.

اليونان: تحدد تعريفات مستخدمي الشبكة بصورة مستقلة لكل نقطة دخول، ولكل منطقة لنقاط الخروج.

لبنان: لا توجد هيئة وطنية تنظيمية مستقلة عن الوزارة. في الوضع الحالي، يقوم وزير الطاقة والمياه بتنظيم أسعار السوق والتعريفات عن طريق المديرية العامة للنفط. تعد المديرية العامة للنفط جدولًا أسبوعيًا بأسعار المنتجات البترولية. يقوم الوزير باعتماد هذا الجدول الشفاف ومن ثم ينشر. نظرًا لأن الغاز الطبيعي المسال أو الغاز الطبيعي لا يتم تداوله في لبنان في الوقت الراهن، فإن ما سبق يسري أيضًا على المنتجات البترولية.

البرتغال: تعد الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة منهجية تحديد وقيم التعريفات والأسعار النظامية، وتعتمدها وفق ما نص عليه القانون ولوائح التعريفات (الخاصة بالغاز الطبيعي والكهرباء). يتيح قانون تعريفات الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إمكانية تقديم مقترحات لمختلف المشغلين المعتمدين.

تركيا: تحدد التعريفات بصورة مستقلة لكل نقطة دخول وخروج، رغم وجود نقطة خروج وحيدة حاليًا تغطي كامل الشبكة التركية.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 20: أفادت خمس **(5)** دول**(40%)**, من بين الدول الـ 15 التي شاركت في الدراسة، والتي تبين أنها دول اعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي اليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا، بأن التعريفات الخاصة بمستخدمي الشبكة محددة بصورة مستقلة لكل نقطة دخول أو خروج في نظام النقل. أعطت هيئة تنظيم سوق الطاقة التركية إجابة بالموافقة الجزئية، حيث افادت بوجود تعريفة خروج واحدة مطبقة على كافة نقاط الخروج. بينما جاءت إجابات الدول المشاركة الأخرى ما بين سلبية أو أن السؤال غير منطبق.

7-2 منهجيات توزيع السعة (CAM) وإجراءات إدارة الازدحام (CMP)

يتناول هذا القسم تنفيذ توجيهات الممارسات الجيدة المتعلقة بتوزيع السعة وإدارة الازدحام.

فيما يلي ملخص النتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 21	*1*	*هل يقدم مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين تصميمًا لخدمات السعة بما ييسر التداول وإعادة استغلال السعة.*
نعم		*9 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا)*
لا		*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا		*دولة واحدة (تركيا)*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 21:

ألبانيا: لم يقدم مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين تصميم خدمات السعة التي تيسير التداول وإعادة استغلال السعة.

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة

لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

البرتغال: تنشر القواعد الوطنية الخاصة بآليات السعة وإدارة الازدحام ضمن دليل إجراءات الوصول للبنية التحتية (MPIA) والمعتمد من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. تنبثق هذه القواعد عن لجنة قانون الشبكة ولجنة القرارات.

سلوفينيا: تم تصميم خدمات السعة المقدمة من مشغلي نظام النقل لتيسير التداول وإعادة استغلال السعة، بيد أن مشغلي نظام النقل والتخزين لا ينطبقان.

تركيا: بالرغم من وجود آليات كالاستخدام العاجل وتحويل السعة لإعادة توزيعها، لكن تداول السعة غير متاح في الوقت الراهن.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 21: أفادت ستع **(9)** دول **(60%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بتفعيل آليات تيسير التداول وإعادة استغلال السعة. أفادت دول الاتحاد الأوروبي الإعضاء في ميدريغ بأن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ساري المفعول ومطبق. كما أفادت إسرائيل بتفعيل خدمات السعة الميسرة للتداول وإعادة استغلال السعة. لم تتوافر أية معلومات أخرى. جاءت إجابة مصر هي الأخرى إيجابية موضحة أن قضايا الازدحام معالجة من خلال العقود القابلة للفسخ. جاءت إجابة هيئة تنظيم سوق الطاقة التركي بالقبول الجزئي مقرة بتفعيل آليات الاستخدام العاجل، مع عدم توافر تداول السعة بعد. كما جاءت إجابة الجزائر والأردن على السؤال سلبية. لا ينطبق السؤال على ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 22	*2*	*هل يحرص مشغلو أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين على تفعيل ونشر آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام تتسم بعدم التمييز والشفافية؟*
نعم		*9 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (ألبانيا ومصر)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 22:

ألبانيا: لم يتم تنفيذ ونشر آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام تتسم بالشفافية وعدم التمييز حتى الآن.

كرواتيا: حدد مشغلو نظام النقل توزيع السعة وإدارة الازدحام لنظام النقل في "قواعد الشبكة لنظام نقل الغاز"، كما نص مشغلو نظام التخزين على نظام تخزين الغاز في "شروط استخدام نظام تخزين الغاز" بعد موافقة هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية على كلا القانونين. نشر هذين القانونين على المواقع الإلكترونية لهيئة تنظيم الطاقة وكل مشغل نظام.

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

فرنسا: تم المواءمة بين آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وإجراءات إدارة الازدحام.

إيطاليا: يرجع إلى قانون الشبكة الأوروبي في تنفيذ آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وإجراءات إدارة الازدحام.

البرتغال: تنشر القواعد الوطنية الخاصة بآليات السعة وإدارة الازدحام ضمن دليل إجراءات الوصول للبنية التحتية (MPIA) والمعتمد من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. تنبثق هذه القواعد عن لجنة قانون الشبكة ولجنة القرارات.

تركيا: نصت قوانين استخدام كل منشأة على آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز لمشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 22 أفادت تسع **(9)** دول**(60%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بأن مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين حريصون على تنفيذ ونشر آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وكذا إجراءات إدارة الازدحام متى كان ذلك منطبقًا. أفادت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في ميدريغ بأن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ساري المفعول ومطبق. كما جاءت إجابة الجزائر ومصر والأردن على السؤال سلبية. لا ينطبق السؤال على ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 23	*2*	*هل آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وكذا إجراءات إدارة الازدحام معتمدة من الهيئة التنظيمية الوطنية؟*
نعم		*10 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 23:

ألبانيا: لم يتم اعتماد آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وكذا إجراءات إدارة الازدحام من الهيئة التنظيمية الوطنية بعد.

كرواتيا: حدد مشغلو نظام النقل توزيع السعة وإدارة الازدحام لنظام النقل في "قواعد الشبكة لنظام نقل الغاز"، كما نص مشغلو نظام التخزين على نظام تخزين الغاز في "شروط استخدام نظام تخزين الغاز" بعد موافقة هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية على كلا القانونين. نشر هذين القانونين على المواقع الإلكترونية لهيئة تنظيم الطاقة وكل مشغل نظام.

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

فرنسا: تم المواءمة بين آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وإجراءات إدارة الازدحام.

البرتغال: تنشر القواعد الوطنية الخاصة بآليات السعة وإدارة الازدحام ضمن دليل إجراءات الوصول للبنية التحتية (MPIA) والمعتمد من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. تنبثق هذه القواعد عن لجنة قانون الشبكة ولجنة القرارات.

تركيا: يتضمن قانون الشبكة الخاص بمشغلي نظام النقل وقوانين الاستخدام الخاصة بمشغلي نظامي الغاز المسال والتخزين آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وإجراءات إدارة الازدحام بعد اعتمادها من هيئة تنظيم سوق الطاقة.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 23:</u> أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بأن آليات توزيع السعة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز وكذا إجراءات إدارة الازدحام معتمدة من الهيئة التنظيمية الوطنية. تضمنت الدول التي أعطت إجابة إيجابية سبع دول من الاتحاد الأوروبي بجانب مصر وإسرائيل وتركيا. لا ينطبق السؤال على ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها. كما اعتبرت الأردن أن السؤال غير منطبق.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 24	2	*هل آليات توزيع السعة:* • *تضمن إتاحة أقصى سعة في كافة النقاط ذات الصلة لكل أعضاء السوق؟* • *تأخذ بعين الاعتبار تكامل النظام والتشغيل الفعال؟* • *توفر علامات إقتصادية ملائمة للاستغلال الأمثل والأكفأ للسعة الفنية؟* • *تيسر تطوير التنافس وتداول السعة؟* • *لا تعوق دخول المشاركين في السوق الجديدة والشركات ذات الحصة السوقية الصغيرة، ولا تخلق حواجز غير مبررة تحول دون دخول السوق؟* • *ترعى الاستثمار في البنية التحتية الجديدة؟* • *تيسر تبادل الغاز الطبيعي عبر الحدود الدولية؟*
نعم		*10 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*

لا	*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا	--
غير منطبقة	*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 24:

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

إيطاليا: تسري آليات توزيع السعة بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي.

البرتغال: تنشر القواعد الوطنية الخاصة بآليات السعة وإدارة الازدحام ضمن دليل إجراءات الوصول للبنية التحتية (MPIA) والمعتمد من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. تنبثق هذه القواعد عن لجنة قانون الشبكة ولجنة القرارات.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 24: أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** بأن آليات توزيع السعة تضمن أن (أ) أقصى سعة متاحة لأفراد السوق عند كافة النقاط ذات الصلة، و (ب) يعتمد على تكامل النظام والتشغيل الفعال، و (ج) توافر علامات اقتصادية ملائمة لأقصى استخدام فعال للسعة الفنية. تضمنت الدول التي أعطت إجابة إيجابية سبع دول من الاتحاد الأوروبي شاركت في استطلاع الرأي بجانب مصر وإسرائيل وتركيا. لا ينطبق السؤال على ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها. كما اعتبرت الأردن أن السؤال غير منطبق.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 25	*3*	*هل تعتمد آليات توزيع السعة على السوق؟* *هل الحلول كآليات التناسب و"أولوية الخدمة" مأخوذة بعين الاعتبار حال تقديمها للحماية الكافية للوصول التنافسي غير التمييزي؟*
نعم		*8 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا)*
لا		*دولتان (ألبانيا وتركيا)*
نعم/لا		*دولة واحدة (إيطاليا)*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 25:

كرواتيا: نصت "قواعد الشبكة الخاصة بنظام نقل الغاز" و "شروط استخدام نظام التخزين الغاز" على آلية التناسب.

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

فرنسا: تستعين السلطات الفرنسية بالمناقصات المنصوص عليها في آليات توزيع السعة CAM NC.

اليونان: تعتمد آليات توزيع السعة على السوق لنقاط الاتصال مع الدول الخرى على أساس الأولوية في كافة نقاط الدخول/ الخروج.

إيطاليا: يتم استغلال آليات توزيع السعة القائمة على السوق، بيد أنه لا توجد حماية كافية للوصول التنافسي غير التمييزي.

البرتغال: تعتمد آليات توزيع السعة المعمول بها على السوق. يتم عقد مناقصات السعة عبر "منصة PRISMA" التي تعد مكانًا لتداول أو تسويق حقوق السعة الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وفق قوانين الشبكة.

تركيا: تسري آلية التناسب على كافة نقاط الدخول بنظام النقل.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 25:</u> أفادت تسع**(9)** دول **(60%)** من بين الدول الـ 15 التي شاركت في هذه الدراسة بأن آليات توزيع السعة تعتمد على السوق. تضمنت الدول التي أعطت إجابة إيجابية ست دول من الاتحاد الأوروبي شاركت في استطلاع الرأي بجانب مصر وإسرائيل. جاءت إجابة المنظم الإيطالي بالموافقة الجزئية مشيرة إلى أن طرق التناسب والأولوية غير مستخدمة. تستعين تركيا بنظام تناسب، مما يفسر إجابتها السلبية على الاستبيان. لا يعد السؤال منطبقًا على ألبانيا ولبنان ومالطا لعدم وجود غاز طبيعي بها، وكذلك الحال في الأردن والجزائر لعدم وجود نظام وصول الغير في البنية التحتية الخاصة بها.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 26	*3*	*هل هناك إجراءات مناسبة لإدارة الازدحام في كل دولة وفق ظروفها الخاصة، وبالأخص إجراءات التنازل عن السعة والاشتراك الزائد وإعادة الشراء والاستخدام العاجل؟*
نعم		*10 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 26:

كرواتيا: فيما يلي إجراءات إدارة الازدحام المنصوص عليها في "قواعد الشبكة لنظام نقل الغاز": إعادة سعة الشركة المتعاقد عليها، والاستخدام العاجل والاشتراك الزائد وإعادة الشراء. إجراءات إدارة الازدحام المنصوص عليها في "شروط الاستخدام الخاصة بنظام تخزين الغاز" هي "الاستخدام العاجل لعقود اسعة القابلة للفسخ".

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

إسرائيل: يتم استغلال معظم إجراءات توزيع السعة المزدحمة.

إيطاليا: تنفذ إجراءات إدارة الازدحام وفق لوائح الاتحاد الأوروبي.

البرتغال: وفق ما جاء في دليل إجراءات الوصول للبنية التحتية، فإن الآليات المعتمدة هي التنازل عن السعة وزيادة الاشتراك وإعادة الشراء والاستخدام العاجل طويل الأمد. لم تشهد البرتغال ازدحامًا في اتفاقية VIP Iberico لذا لم تكن هناك حاجة إلى تطبيق الإجراءات. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول المناقصات والتفاصيل على الموقع الإلكتروني لمنصة Prisma ومنصة الشفافية التابعة للشبكة الأوروبية لمشغلي نظام نقل الغاز ENTSO-G.

تركيا: الإجراءات المتبعة في كافة نقاط النقل هي التنازل عن السعة وإعادة الشراء والاستخدام العاجل.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 26</u>: أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بأنها تستخدم إجراءات إدارة الازدحام مثل التنازل عن السعة وزيادة الاشتراك وإعادة الشراء والاستخدام العاجل. ومن الملاحظ أن سبع دول من بين الدول العشر التي أجابت على السؤال كانت من الجهات التنظيمية الوطنية بالاتحاد الأوروبي الخاضعة لإطاره القانوني. إلا أن إجاباتهم لا تفيد بوضوح بأن إجراءات إدارة الازدحام سارية على نقاط الاتصال في الدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي. أفادت الدول الثلاث المتبقية (إسرائيل وتركيا ومصر)، والتي كانت إجاباتها إيجابية، بأن بعض شروط إدارة الازدحام سارية، كإعادة الشراء والاستخدام العاجل في تركيا، والعقود القابلة للفسخ في مصر.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 27	*3*	*هل تحرص الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل على تحقيق التوائم (وضمان التوافق على الأقل) بين آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ؟*
نعم		*7 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا)*
لا		*3 دول (ألبانيا وإسرائيل وإسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*5 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا وسلوفينيا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 27:

ألبانيا: لم تحرص الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل على تحقيق التواؤم بين آليات توزيع السعة من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ بعد.

مصر: غير مسموح بتداول السعة في المرحلة الأولى. وحتى يمكن إضافة عملاء جدد، يصمم مشغل نظام النقل دراسات للسعة. لا يخضع الغاز المسال الحالي لنظام وصول الغير، ولا يوجد مشغلين لنظام التخزين. أما ما يخص آليات توزيع السعة، فهي موجودة لمشغلي نظام النقل، ومنصوص عليها في قانون الشبكة، وستنشر على الموقع الإلكتروني لمشغلي نظام النقل. بالنسبة لإجراءات إدارة الازدحام، لم تكتمل تلك الإجراءات بعد، بيد أن قانون الشبكة يتضمن بعض النقاط التي تعين على حل هذه المشكلة مثل العقد القابل للفسخ.

إسرائيل: لم تحرص الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل على تحقيق التواؤم بين آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ بعد.

إيطاليا: يقتصر التواؤم بين آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام على الدول الأوروبية في ميدريغ.

البرتغال: يحدث التواؤم بين آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام بين الدول الأوروبية في ميدريغ.

سلوفينيا: تتوافق آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام مع قواعد الاتحاد الأوروبي.

إسبانيا: تسري آليات إدارة الازدحام فقط على نقاط الاتصال الدولية. ويقتصر التواؤم بين هذه الآليات على الدول الأوروبية في ميدريغ.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 27: أفادت ست **(7)** دول**(47%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في هذه الدراسة بأن الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل يحرصون على تحقيق التواؤم (وضمان التوافق على الأقل) بين آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ. جاءت إجابة كل من كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا على السؤال إيجابية. جاءت إجابة أربع دول سلبية: ألبانيا لعدم تواجد البنية التحتية للغاز فيها في الوقت الراهن، وإسرائيل لافتقارها لنقاط الاتصال الوظيفي مع غيرها من الدول، بالإضافة إلى **إسبانيا**. أشارت كلا الدولتين إلى أن توافق طرق توزيع السعة يقتصر على دول الاتحاد الأوروبي دون غيرها من دول ميدريغ غير التابعة للاتحاد الأوروبي. اعتبرت لبنان ومالطا والجزائر السؤال غير منطبق. كما أعطت سلوفينيا نفس الإجابة رغم وجود قدر من التعاون بين مشغلي نظام النقل المعنيين في IPs النمساوية والإيطالية.

2-8 التوازن

لضمان توفير الوصول الفعال إلى الأسواق لجميع الجهات الفاعلة فيه، بما في ذلك الوافدون الجدد، من الضروري أيضًا وجود آليات تعكس التكاليف بصورة غير تمييزية ومتوازنة.

توفر توجيهات الممارسات الجيدة لميدريغ لنظام وصول الغير أربعة إرشادات تتعلق بالتوازن. يتصل أول هذين التوجيهين (توجيهي الممارسات الجيدة رقم 28 و29) بسلطات الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بإقرار وتحسين منهجيات التوازن، وكذا المعايير المتبعة في

إعداد هذه المنهجيات. بينما يتناول التوجيهان الأخيران (توجيهي الممارسات الجيدة رقم 30 و31) عملية التواؤم بين أعضاء ميدريغ والمتطلبات الاستشارية.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 28	*2*	*هل تتحمل الهيئات التنظيمية الوطنية مسئولية تبني وتحسين المنهجيات المتبعة في حساب أو صياغة شروط وأحكام تقديم خدمات التوازن، قبل دخولها حيز التنفيذ؟*
نعم		*11 دولة (ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*0*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر وإسرائيل والأردن ولبنان)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 28:

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية "منهجية تحديد سعر توازن الطاقة في نظام الغاز". وفقًا للمنهجية، يحدد مشغل سوق الغاز الكرواتي (HROTE) سعر توازن الطاقة الإيجابي والسلبي بصورة شهرية عن أيام الغاز في الشهر التالي. يتم تحديد الشروط والأحكام المتعلقة بمخصصات خدمات الموازنة من خلال "القرار الخاص بتنظيم سوق الغاز" والذي يتم تبنيه بواسطة مشغل سوق الغاز الكرواتي وبموافقة هيئة تنظيم الطاقة.

مصر: مازال التداول بين الدول قيد التطوير. سيتم إدراج آلية التوازن اليومي في قانون الشبكة على أن تعتمدها هيئة تنظيم الغاز GasReg. لا يوجد نظام لتخزين الغاز، إلا أن هيئة تنظيم الغاز لها الحق في إصدار تراخيص التخزين. يدير قانون الشبكة توازن الشبكة يوميًا/بالساعة خاصة في حالات نقصان الغاز أو زيادته. علاوة على عدم توافر تداول الغاز بعد.

إسرائيل: يوفر المورد الغاز في الوقت الراهن، وتحدد تكاليف استهلاك الغاز وفق الكميات الموجودة في مرافق محطات تقليل الضغط والقياس PRMS التابعة لشركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية INGL. وسيدخل موردون جدد خلال الأعزام المقبلة (ليفياثان في 2019، وكاريش وتانين في 2020) على أن تحدد التكاليف وتدفق الغاز الطبيعي وفق عند التجمعات في مدخل الشاطئ (عند أشدود) وليس كما هو معتاد اليوم. يحتاج المستهلكون إلى الإلمام بمستجدات خضوع شركة Novell للتحكم في التدفق، وستكون شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية مسئولة عن الحفاظ على توازن النظام، وستشارك في عمليات الشراء/البيع من المستهلكين الذين تباين استهلاكهم عن طلباتهم المقدمة لمختلف الموردين.

إيطاليا: تتحمل هيئة التنظيم الوطنية المسئولية عن هذه المور وفق لوائح الاتحاد الأوروبي.

مالطا: تتحمل هيئة التنظيم الوطنية المسئولية عن هذه المور وفق لوائح سوق الغاز الطبيعي.

البرتغال: تسري قواعد التوازن بموجب قانون الشبكة الأوروبي. يشتمل دليل إجراءات الإدارة الفنية الدولية MPGTG على القواعد الوطنية المعتمدة من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. وتتمثل الفكرة الكامنة وراء القانون الأوروبي في تقديم نهج قائم على السوق لتحقيق

التوازن بين العمليات واكتساب الكفاءة الاقتصادية. إذا كان النظام لا يتسم بالتوازن بشكل كافٍ، أو عندما لا يمكن استيعاب النظام لأنماط التدفق التي يتصورها مستخدمو الشبكة، فعلى مشغلي نظام النقل التدخل كعنصر فاعل أخير. يشجع القانون على إنشاء أسواق تسمح لكلا مشغلي نظام النقل بشراء خدمات توازن من مستخدمي الشبكة ومستخدمي الشبكة للتعامل مع مواضع عدم التوازن.

تركيا: يتضمن قانون الشبكة الخاص بمشغلي نظام النقل وقانون تداول السوق قواعد التوازن والذي أقرته وعدلته هيئة التنظيم الوطنية.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 28: أفادت إحدى عشرة **(11)** دولة**(73%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في هذه الدراسة بأن الهيئات التنظيمية الوطنية تتحمل مسئولية تبني وتحسين المنهجيات المتبعة في حساب أو صياغة شروط وأحكام تقديم خدمات التوازن، قبل دخولها حيز التنفيذ. ومن الملاحظ أن سبع دول من بين الدول العشر التي أجابت على السؤال كانت من الجهات التنظيمية الوطنية بالاتحاد الأوروبي الخاضعة لإطاره القانوني. تتشارك ألبانيا بوصفها طرفًا متعاقدًا في معاهدة مجتمع الطاقة نفس التزامات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، وبالتالي جاءت إجابتها على السؤال إيجابية. وكذلك كانت إجابة مصر وتركيًا إيجابية.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 29	*2*	*هل قواعد التوازن:* • *مصممة بطريقة تتسم بالعدالة وعدم التمييز والشفافية؟* • *تقوم على معايير السوق الموضوعية؟* • *تضمن دخول فعال للسوق لكافة أطرافه بما في ذلك المنافسين الجدد؟* • *تعكس احتياجات النظام والسوق الفعلية، مع مراعاة الموارد المتاحة لمشغلي نظام النقل ومستخدمي الشبكة؟* • *تتجنب الدعم المتبادل بين مستخدمي الشبكة؟* • *تضمن التوافق بين أنظمة التوازن في دول ميدريغ من أجل تسهيل تداول الغاز عبر الحدود؟*
نعم		*9 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا		*2 دولتان (مصر وإسرائيل)*
غير منطبقة		*3 دول (الجزائر والأردن ولبنان)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 29:

ألبانيا: لم يتم تحديد قواعد التوازن بوضوح بعد.

مصر: تم تصميم قواعد التوازن بطريقة تتسم بالعدل وعدم التمييز والشفافية، استنادًا إلى معايير موضوعية للسوق، وبما يضمن الوصول الفعال إلى الأسواق لجميع المنافسين، بما في ذلك الوافدين الجدد، وبحيث تعكس احتياجات النظام والسوق الفعلية، مع مراعاة الموارد

المتاحة لمشغلي نظام النقل ومستخدمي الشبكة. لكنها لا تتجنب تبادل الدعم بين مستخدمي النظام، ولا تضمن توافق نظم التوازن في دول ميدريغ بغرض تسهيل تداول الغاز عبر الحدود.

إسرائيل: يوفر المورد الغاز في الوقت الراهن، وتحدد تكاليف استهلاك الغاز وفق الكميات الموجودة في مرافق محطات تقليل الضغط والقياس PRMS التابعة لشركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية INGL. وسيدخل موردون جدد خلال الأعزام المقبلة (ليفياثان في 2019، وكاريش وتانين في 2020) على أن تحدد التكاليف وتدفق الغاز الطبيعي وفق عند التجمعات في مدخل الشاطئ (عند أشدود) وليس كما هو معتاد اليوم. يحتاج المستهلكون إلى الإلمام بمستجدات خضوع شركة Novell للتحكم في التدفق، وستكون شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية مسئولة عن الحفاظ على توازن النظام، وستشارك في عمليات الشراء/البيع من المستهلكين الذين تباين استهلاكهم عن طلباتهم المقدمة لمختلف الموردين.

مالطا: تتضمن لوائح سوق الغاز الطبيعي معظم المبادئ المنبثقة من توجيه الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي.

البرتغال: لا تضمن قواعد التوازن البرتغالية التوافق بين أنظمة التوازن في دول ميدريغ من أجل تسهيل تداول الغاز عبر الحدود. تسري قواعد التوازن بموجب قانون الشبكة الأوروبي. يشتمل دليل إجراءات الإدارة الفنية الدولية MPGTG على القواعد الوطنية المعتمدة من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. وتتمثل الفكرة الكامنة وراء القانون الأوروبي في تقديم نهج قائم على السوق لتحقيق التوازن بين العمليات واكتساب الكفاءة الاقتصادية. إذا كان النظام لا يتسم بالتوازن بشكل كافٍ، أو عندما لا يمكن استيعاب النظام لأنماط التدفق التي يتصورها مستخدمو الشبكة، فعلى مشغلي نظام النقل التدخل كعنصر فاعل أخير. يشجع القانون على إنشاء أسواق تسمح لكلا مشغلي نظام النقل بشراء خدمات توازن من مستخدمي الشبكة ومستخدمي الشبكة للتعامل مع مواضع عدم التوازن.

سلوفينيا: لم يتم تطبيق ضمان التوافق بين أنظمة التوازن في دول ميدريغ من أجل تسهيل تداول الغاز عبر الحدود بعد.

إسبانيا: يقتصر التواؤم بين نظم التوازن على الدول الأوروبية في ميدريغ.

تركيا: يتوافق نظام التوازن الجديد المطبق من سبتمبر 2018 بالكامل مع لوائح الاتحاد الأوروبي. يحقق مشغلو نظام النقل التوازن "كعامل توازن أخير" على منصة التداول المستمر التركية TCTP.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 29:</u> أفادت إحدى عشرة(**11**) دولة(**73%**)من بين الدول الـ 15 المشاركة في هذه الدراسة، بما في ذلك إجابتين بالموافقة الجزئية من جانب **مصر** و**إسرائيل**) بأن قواعد التوازن مصممة بطريقة تتسم بالعدل وعدم التمييز والشفافية، استنادًا إلى معايير توجيه الممارسة الجيدة. ثمانية دول من بين الدول التي كانت إجاباتها إيجابية هي أعضاء بالاتحاد الأوروبي. كما قدمت **تركيا** ردًا إيجابيًا. أشارت هيئة تنظيم سوق الطاقة بأنه بدءًا من سبتمبر 2018، تم تطبيق نظام توازن متوافق كليًا مع لوائح الاتحاد الأوروبي. أشارت**البرتغال** و**إسبانيا** أن اللوائح المعمول بها في كلا البلدين لا تضمن التوافق مع دول ميدريغ من خارج الاتحاد الأوروبي.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 30	*2*	*هل تحرص الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل على تحقيق التواؤم (وضمان التوافق على الأقل) بين نظم التوازن وهياكل التدفق ومستويات تكاليف التوازن من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ؟*

نعم	5 دول (كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وتركيا)
لا	3 دول (مصر واليونان وإسبانيا)
نعم/لا	--
غير منطبقة	7 دول (ألبانيا والجزائر واسرائيل والأردن ولبنان ومالطا وسلوفينيا)

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 30:

مصر: مازال التداول بين الدول قيد التطوير. سيتم إدراج آلية التوازن اليومي في قانون الشبكة على أن تعتمدها هيئة تنظيم الغاز GasReg. لا يوجد نظام لتخزين الغاز، إلا أن هيئة تنظيم الغاز لها الحق في إصدار تراخيص التخزين. يدير قانون الشبكة توازن الشبكة يوميًا/بالساعة خاصة في حالات نقصان الغاز أو زيادته. علاوة على عدم توافر تداول الغاز بعد.

إسرائيل: يوفر المورد الغاز في الوقت الراهن، وتحدد تكاليف استهلاك الغاز وفق الكميات الموجودة في مرافق محطات تقليل الضغط والقياس PRMS التابعة لشركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية INGL. وسيدخل موردون جدد خلال الأعزام المقبلة (ليفياثان في 2019، وكاريش وتانين في 2020) على أن تحدد التكاليف وتدفق الغاز الطبيعي وفق عند التجمعات في مدخل الشاطئ (عند أشدود) وليس كما هو معتاد اليوم. يحتاج المستهلكون إلى الإلمام بمستجدات خضوع شركة Novell للتحكم في التدفق، وستكون شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية مسئولة عن الحفاظ على توازن النظام، وستشارك في عمليات الشراء/البيع من المستهلكين الذين تباين استهلاكهم عن طلباتهم المقدمة لمختلف الموردين.

البرتغال: لا تضمن القواعد توافق نظم التوازن مع دول ميدريغ.

سلوفينيا: يقتصر توافق نظم التوازن على الدول الأوروبية في ميدريغ.

إسبانيا: يقتصر التواؤم بين نظم التوازن على الدول الأوروبية في ميدريغ.

تركيا: يتوافق نظام التوازن الجديد كليًا مع قوانين الاتحاد الأوروبي ومع أي دولة تتبنى طرقًا متوافقة مع الاتحاد الأوروبي.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 30: أفادت أربع**(5)** دول**(33%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في هذه الدراسة بأن الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل يحرصون على تحقيق التواؤم (وضمان التوافق على الأقل) ببين نظم التوازن وهياكل التدفق ومستويات تكاليف التوازن من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ. أشارت**إسبانيا** أن نظم التوازن لديها لا تضمن التوافق مع دول ميدريغ من خارج الاتحاد الأوروبي.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 31	3	هل يخضع إعداد قواعد التوازن وأي تكاليف منبثقة لاستشارات مناسبة مع أعضاء السوق؟ هل تبنى القرارات على معايير وتحليلات موضوعية؟
نعم		9 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)

لا	*دولة واحدة (ألبانيا)*
نعم/لا	--
غير منطبقة	*5 دول (الجزائر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 31:

ألبانيا: لا يخضع إعداد قواعد التوازن وأي تكاليف منبثقة لاستشارات مناسبة مع أعضاء السوق حتى الآن.

كرواتيا: ينشر مشغل سوق الغاز الكرواتي وبموافقة هيئة تنظيم الطاقة مسودة "مرسوم تنظيم سوق الغاز" والذي يحدد قواعد التوازن، ومن ثم تعقد جلسة استماع عامة للوصول للاستشارات الملائمة مع أعضاء السوق تستمر لمدة 15 يومًا.

مصر: مازال التداول بين الدول قيد التطوير. سيتم إدراج آلية التوازن اليومي في قانون الشبكة على أن تعتمدها هيئة تنظيم الغاز GasReg. لا يوجد نظام لتخزين الغاز، إلا أن هيئة تنظيم الغاز لها الحق في إصدار تراخيص التخزين. يدير قانون الشبكة توازن الشبكة يوميًا/بالساعة خاصة في حالات نقصان الغاز أو زيادته. علاوة على عدم توافر تداول الغاز بعد.

إسرائيل: يوفر المورد الغاز في الوقت الراهن، وتحدد تكاليف استهلاك الغاز وفق الكميات الموجودة في مرافق محطات تقليل الضغط والقياس PRMS التابعة لشركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية INGL. وسيدخل موردون جدد خلال الأعزام المقبلة (ليفياثان في 2019، وكاريش وتانين في 2020) على أن تحدد التكاليف وتدفق الغاز الطبيعي وفق عند التجمعات في مدخل الشاطئ (عند أشدود) وليس كما هو معتاد اليوم. يحتاج المستهلكون إلى الإلمام بمستجدات خضوع شركة Novell للتحكم في التدفق، وستكون شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية مسئولة عن الحفاظ على توازن النظام، وستشارك في عمليات الشراء/البيع من المستهلكين الذين تباين استهلاكهم عن طلباتهم المقدمة لمختلف الموردين.

البرتغال: تسري قواعد التوازن بموجب قانون الشبكة الأوروبي. يشتمل دليل إجراءات الإدارة الفنية الدولية MPGTG على القواعد الوطنية المعتمدة من الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة. وتتمثل الفكرة الكامنة وراء القانون الأوروبي في تقديم نهج قائم على السوق لتحقيق التوازن بين العمليات واكتساب الكفاءة الاقتصادية. إذا كان النظام لا يتسم بالتوازن بشكل كافٍ، أو عندما لا يمكن استيعاب النظام لأنماط التدفق التي يتصورها مستخدمو الشبكة، فعلى مشغلي نظام النقل التدخل كعنصر فاعل أخير. يشجع القانون على إنشاء أسواق تسمح لكلا مشغلي نظام النقل بشراء خدمات توازن من مستخدمي الشبكة ومستخدمي الشبكة للتعامل مع مواضع عدم التوازن.

تركيا: تم تنفيذ نظام التوازن الجديد، كما تم الانتهاء من إجراءات التعديلات بعد أخذ الاستشارات، بما في ذلك الاجتماعات وورش العمل التي حضرها كل أعضاء السوق.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 31:</u> أفادت تسع **(9)** دول**(60%)** من بين الدول الـ 15 التي شاركت في الدراسة بأن إعداد قواعد التوازن وأي تغييرات منبثقة يخضع لاستشارات مناسبة مع مشاركي السوق. جاءت الإجابات الإيجابية كلها من دول ميدريغ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا. لا ينطبق السؤال على ألبانيا ولبنان ومالطا نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها وكذلك البنية التحتية للغاز. جاءت إجابة ألبانيا وإسرائيل والأردن غير منطبقة هي الأخرى.

2-9 آليات مكافحة الاحتكار

يمكن لآليات مكافحة الاحتكار مثل إجراءات إدارة الازدحام وإطلاق الغاز والسعة أن تشجع على انفتاح السوق والمنافسة الفعالة. تقدم توجيهات الممارسة الفعالة بمدريغ لنظام وصول الغير توجيهين يختصان بمكافحة الاحتكار (توجيهي الممارسات الجيدة رقم 32 و33).

فيما يلي ملخص نتائج استطلاع الرأي.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 32	*2*	*هل تسري آليات لمكافحة الاحتكار مثل زيادة الحجز والاستخدام العاجل وبيع العقود القابلة للفسخ؟*
نعم		*10 دول (كرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولتان (ألبانيا وإسرائيل)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*3 دول (الجزائر والأردن ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 32:

ألبانيا: لا توجد أية آليات لمكافحة الاحتكار بعد.

كرواتيا: فيما يلي إجراءات مكافحة الاحتكار المنصوص عليها في "قواعد الشبكة لنظام نقل الغاز": إعادة سعة الشركة المتعاقد عليها، والاستخدام العاجل والاشتراك الزائد وإعادة الشراء. إجراءات مكافحة الاحتكار المنصوص عليها في "شروط الاستخدام الخاصة بنظام تخزين الغاز" هي "الاستخدام العاجل لعقود السعة القابلة للفسخ".

مصر: جاري المصادقة حاليًا على قانون الشبكة.

لبنان: يمكن للبنان الوصول للغاز بفضل خط انابيب الغاز العربي المار عبر الأراضي السورية، وبغض النظر عن توقفه عن العمل حاليًا بسبب الموقف الراهن، فإن هناك افتقار للبنية التحتية السليمة لنقل الغاز داخل البلاد. وعليه، لا تمتلك لبنان أية آليات تخص الغاز المسال حتى الآن. بيد أن هناك قواعد عامة لمكافحة الاحتكار تشرف عليها وزارة الاقتصاد والتجارة. تشتمل معظم القوانين التي تخص المستهلكين على نصوص لمكافحة الاحتكار.

تركيا: هناك آليات سارية لمكافحة الاحتكار تخص مشغلي أنظمة النقل والتخزين.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 32:</u> أفادت عشر **(10)** دول **(67%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة أنها تفعل آليات مكافحة الاحتكار مثل زيادة الحجز والاستخدام العاجل وبيع العقود القابلة للفسخ. جاءت الإجابات الإيجابية من سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا ومصر ولبنان (رغم أن هذه الأخيرة لا تمتلك وصولًا إلى الغاز). أجابت ألبانيا وإسرائيل على السؤال بالنفي، والسبب لدى الأولى هو افتقارها للبنية التحتية للغاز ووجود عقود قديمة سابقة.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 33	*3*	*هل هناك برامج فاعلة لإطلاق الغاز، كأحد الإجراءات الممكنة التي يمكن استغلالها لتعزيز المنافسة الفعالة وضمان التوظيف السليم للسوق؟*
نعم		*4 دول (اليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا)*
لا		*7 دول (ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا وإسرائيل وسلوفينيا وإسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*4 دول (الجزائر والأردن ولبنان ومالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 33:

ألبانيا: لا توجد أية برامج إطلاق الغاز بعد.

مصر: جاري المصادقة حاليًا على قانون الشبكة.

اليونان: في إطار قرار الالتزامات الذي اتخذته هيئة المنافسة اليونانية، وبالتنسيق مع هيئة تنظيم الطاقة، يتعين على المورد الحالي أن يقدم 17٪ (2018) من العقود السنوية طويلة الأجل عبر المناقصات الإلكترونية (على أن تزيد النسبة تدريجيًا إلى 18٪ من العقود السنوية طويلة الأجل في 2019 و 20 ٪ في 2020)، طالما ظلت حصته السوقية أعلى من 60٪. يعكس سعر المناقصة الاحتياطي، الذي تتولى هيئة تنظيم الطاقة الإشراف عليه، التكلفة الحقيقية. تتضمن المادة 125 من قانون 2018/4549 (الصحيفة الرسمية أ 14.06.2018/105) التزامًا مماثلًا بإجراء المناقصات الإلكترونية بنسبة تصل إلى 20% من العقود طويلة الأجل بموجب قرار هيئة تنظيم الطاقة، وذلك للمورد الذي يزيد نصيبه السوقي عن 40% حتى عام 2020 (لم يتم تنفيذه بعد). ومن المتوقع أن تشمل العقود والتعريفات قصيرة الأجل وصولاً إلى المنتجات اليومية، وفي الآونة الأخيرة، للمنتجات البينية خلال اليوم.

لبنان: يوجد لدى لبنان قواعد عامة لإطلاق الغاز تشرف عليها وزارة الاقتصاد والتجارة. تشتمل معظم القوانين التي تخص المستهلكين على نصوص لمكافحة الاحتكار.

سلوفينيا: لا توجد أية برامج إطلاق الغاز بعد.

إسبانيا: بينما كان العمل جاريًا لإنجاز عملية انفتاح السوق، كانت برامج إطلاق الغاز سارية لتعزيز المنافسة. وفي الوقت الراهن، لا توجد ضرورة لمثل هذه البرامج.

تركيا: نص قانون سوق الغاز الطبيعي على الالتزام بتخفيض حصة صاحب العمل. نفذت مناقصات إطلاق الغاز من قبل، كما وضعت بشأنها خطط مستقبلية.

<u>ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 33:</u> أفادت أربع **(4)** دول**(27%)**بأن هناك برامج سارية لإطلاق الغاز. جاءت إجابات كل من اليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا إيجابية. كما أفادت كل من**فرنسا**, **سلوفينيا** و**إسبانيا** بعدم وجود برامج إطلاق غاز محددة في الوقت الراهن. إلا أن**سلوفينيا** و**إسبانيا** بتطبيق برامج إطلاق الغاز في الماضي. ولا توجد برامج إطلاق الغاز في دول ميدريغ الأخرى التي شاركت في استطلاع الرأي.

2-10 جودة الخدمة

ترتبط جودة الخدمات بالتشغيل الفني، أي استمرارية الإمداد وتكوين الغاز وخصائص الاحتراق والجودة التجارية (مثل سرعة ودقة التعامل مع طلبات العملاء (الجودة التجارية). هناك توجيهان في إرشادات المارسات الجيدة لميدريغ لنظام وصول الغير يتناولان جودة الغاز. يتصل أولاهما بوجود قواعد جودة الغاز، بينما يتمحور الآخر حول كفاءة الهيئات التنظيمية الوطنية فيما يخص جودة الخدمات.

فيما يلي عرض للنتائج.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 34	*1*	*هل قواعد أو قانون الجودة ساري ومعمول به؟*
نعم		*11 دولة (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*3 دول (ألبانيا ومصر والأردن)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*1 (مالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 34:

ألبانيا: لا توجد قواعد أو قانون للجودة ساري ومعمول به.

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية قواعد الجودة وجودة الخدمة ضمن "الشروط العامة لإمدادات الغاز" وكذا في "قانون سوق الغاز".

مصر: جاري المصادقة حاليًا على قانون الشبكة. تشرف السلطات على السوق لتحقيق التوافق مع متطلبات جودة الخدمة.

اليونان: قواعد الجودة موجودة فقط على مستوى مشغلي نظام التوزيع (مدمجة في قانون شبكة التوزيع)، في شكل متابعة وتيرة انقطاع/مدة وجودة خدمة العملاء. أما على مستوى مشغلي نظام النقل، فيشتمل قانون الشبكة على القواعد فقط لتكوين الغاز.

إيطاليا: تشرف هيئة تنظيم الطاقة الإيطالية ARERA على الجودة التجارية. بينما تختص وزارة التطور الاقتصادي على الجودة الفنية.

لبنان: تسري قواعد الجودة وبعض القوانين الأخرى على جميع المنتجات البترولية. حالياً، المنظمة الوطنية اللبنانية للتقييس LIBNOR هي المنوطة بصياغة قوانين الجودة تحت إشراف وزارة الصناعة. تتقاسم وزارة الطاقة والمياه ووزارة الاقتصاد والتجارة الإشراف على تطبيق الجودة.

البرتغال: اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة القواعد الوطنية. وهو نفس التشريع في قطاعي الغاز الطبيعي والكهرباء.

تركيا: تم تضمين قواعد جودة الخدمة الخاصة بمشغلي نظام التوزيع في القانون الداخلي للتوزيع وعلاقات العملاء. توجد فصول في قانون الشبكة الخاص بمشغلي نظام النقل وقوانين الاستخدام الخاصة بمشغلي نظامي التخزين والغاز المسال فيما يتعلق بجودة الخدمة، بالإضافة إلى المواد الواردة في قانون الترخيص الداخلي وقانون سوق الغاز الطبيعي.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 34: أفادت إحدى عشرة**(11)** دولة **(73%)** من بين الدول الـ 15 التي شاركت في هذه الدراسة بتفعيل قواعد الجودة. تشتمل الإجابات الإيجابية على ثماني دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا، وكذلك عدد من أعضاء ميدريغ التي لا تسري بها قواعد نظام وصول الغير مثل الجزائر ولبنان. من الملاحظ أن الإجابة التي قدمتها لبنان تتعلق بمواصفات جودة (أي التكوين) المنتجات البترولية بشكل عام وليس الغاز الطبيعي على وجه التحديد، حيث أنها لا تمتلك الغاز. بالرغم من عدم تحديدها في الإجابة، من المعقول أيضًا الافتراض أن إجابة الجزائر قد ترتبط أكثر بالجودة الفنية وتكوين الغاز وليس بالجودة التجارية. جاءت إجابة ألبانيا سلبية على هذا السؤال، نظرًا لعدم وجود غاز طبيعي بها. وكذلك الحال بالنسبة للأردن ومصر، حيث كانت إجابتهما سلبية.

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 35	*2*	*هل الهيئات التنظيمية الوطنية الكيان المختص بضمان جودة الخدمة؟*
نعم		*12 دولة (ألبانيا والجزائر وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولتان (الأردن وإسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*1 (مالطا)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 35:

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية قواعد الجودة وجودة الخدمة ضمن "الشروط العامة لإمدادات الغاز" وكذا في "قانون سوق الغاز".

مصر: جاري المصادقة حاليًا على قانون الشبكة. تشرف السلطات على السوق لتحقيق التوافق مع متطلبات جودة الخدمة.

اليونان: تعتمد هيئة تنظيم الطاقة القواعد ذات الصلة كجزء من قانون الشبكة أو الدليل الفني.

لبنان: تسري قواعد الجودة وبعض القوانين على كافة المنتجات البترولية. حالياً، المنظمة الوطنية اللبنانية للتقييس LIBNOR هي المنوطة بصياغة قوانين الجودة تحت إشراف وزارة الصناعة. تتقاسم وزارة الطاقة والمياه ووزارة الاقتصاد والتجارة الإشراف على تطبيق الجودة.

البرتغال: اعتمدت الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة القواعد الوطنية. وهو نفس التشريع في قطاعي الغاز الطبيعي والكهرباء.

إسبانيا: الجهة المختصة هي الوزارة وليست الهيئة التنظيمية الوطنية نفسها.

تركيا: الهيئة التنظيمية الوطنية هي الجهة المختصة لضمان جودة الخدمة. والمسئولية تشاركية مع وزارة الصناعة في بعض المجالات مثل الإشراف على عدادات الغاز.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 35: أفادت إحدى عشرة **(11)** دولة**(73%)** بأن الهيئة التنظيمية الوطنية هي الجهة المختصة بضمان جودة الخدمة. جاءت الإجابات الإيجابية من خمس دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ألبانيا والجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان وتركيا. أفادت لبنان أن المهام التنظيمية في الوقت الراهن هي مسئولية عدة وزارات. جاءت إجابة كل من الردن وإسبانيا سلبية. أفادت إسبانيا أن جودة الخدمة هي مسئولية الوزارات المعنية.

2-11 تسوية النزاعات

تتوفر أقصى حماية للمستهلك من خلال وجود وسائل فعالة لتسوية المنازعات لجميع المستهلكين. من الملاحظ أن تسوية النزاعات هي وسيلة فعالة لحماية المستهلك بغض النظر عن مستوى انفتاح السوق. توفر إرشادات الممارسات الجيدة لميدريغ بنظام وصول الغير توجيهًا واضحًا بشأن تسوية النزاعات من خلال ثلاثة خطوط إرشادية تحدد تسوية النزاعات كأداة لحماية المستهلك، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتعامل مع الشكاوى، بل وترفع مستوى تسوية النزاعات إلى الهيئات التنظيمية الوطنية ذات الاختصاص.

فيما يلي عرض لنتائج المتابعة:

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 36	*1*	*هل هناك ضمان أقصى حماية للمستهلك من خلال وجود وسائل فعالة لتسوية المنازعات لجميع المستهلكين؟*
نعم		*11 دولة (ألبانيا وكرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*دولة واحدة (مصر)*
نعم/لا		--
غير منطبقة		*3 دول (الجزائر والأردن ولبنان)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 36:

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية إجراءات حماية العملاء النهائيين فيما يتعلق بشكاواهم من إمدادات الغاز وتغيير المورد وذلك ضمن"الشروط العامة لإمدادات الغاز". فيما يتعلق بشكاوى العميل النهائي، قد تعتمد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية قرارًا ملزمًا بشأن الإجراء الواجب اتباعه، أو تقدم مقترحًا غير ملزم لمعالجة الأمر، أو إعطاء رأي غير ملزم، على أن تكون المدة المقررة لكل تلك الإجراءات خلال فترة 30 يومًا محددة.

لبنان: تتولى الهيئات القانونية المختصة تسوية النزاعات.

مالطا: يحدد القانون ولوائح سوق الغاز الطبيعي تماشيًا مع الإجراءات المحددة في لوائح (إجراءات) حل النزاعات.

البرتغال: الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة هي المنوطة بتسوية النزاعات التجارية وفق لوائحها الخاصة والقرارات المتخذة فيما بين الموردين ومشغلي الشبكات والمستهلكين، وفيما بينها. لا تتدخل الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إلا بطلب مقدم من الأطراف المعنية، وليس لها أن تتخذ قرارات تخص المسئولية المدنية. لأن المسئولية المدنية هي اختصاص حصري بالمحكمة.

تركيا: الهيئة التنظيمية الوطنية هي الجهة المنوطة بتسوية المنازعات، وقد نصت القوانين الداخلية وقوانين الاستخدام سبل تحقيق ذلك في كافة القطاعات.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 36: أقرت إحدى عشرة **(11)** دولة**(73%)** بأن هناك ضمان لأقصى حماية للمستهلك من خلال وجود وسائل فعالة لتسوية المنازعات لجميع المستهلكين. جاءت الإجابات الإيجابية من ثماني دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ألبانيا وإسرائيل وتركيا. جاءت إجابة مصر سلبية. كانت إجابات الجزائر والأردن ولبنان "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 37	*1*	*هل هناك إجراءات تتسم بالفاعلية والسرعة في التعامل مع الشكاوى؟*
نعم		*10 دول (كرواتيا وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا)*
لا		*3 دول (ألبانيا ومصر ولبنان)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*دولتان (الجزائر والأردن)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 37:

ألبانيا: لا توجد إجراءات تتسم بالفاعلية والسرعة في التعامل مع الشكاوى.

كرواتيا: تحدد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية إجراءات حماية العملاء النهائيين فيما يتعلق بشكاواهم من إمدادات الغاز وتغيير المورد وذلك ضمن "الشروط العامة لإمدادات الغاز". فيما يتعلق بشكاوى العميل النهائي، قد تعتمد هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية قرارًا ملزمًا بشأن الإجراء الواجب اتباعه، أو تقدم مقترحًا غير ملزم لمعالجة الأمر، أو إعطاء رأي غير ملزم، على أن تكون المدة المقررة لكل تلك الإجراءات خلال فترة 30 يومًا محددة.

اليونان: قد تستغرق إجراءات التعامل مع الشكاوى فترة طويلة بسبب زيادة العبء.

لبنان: تتولى الهيئات القانونية المختصة تسوية النزاعات.

البرتغال: الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة هي المنوطة بتسوية النزاعات التجارية وفق لوائحها الخاصة والقرارات المتخذة فيما بين الموردين ومشغلي الشبكات والمستهلكين، وفيما بينها. لا تتدخل الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إلا بطلب مقدم من الأطراف المعنية، وليس لها أن تتخذ قرارات تخص المسئولية المدنية. لأن المسئولية المدنية هي اختصاص حصري بالمحكمة.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 37: أفادت عشر **(10)** دول**(67%)** بوجود إجراءات تتسم بالسرعة والفاعلية في التعامل مع الشكاوى. جاءت الإجابات الإيجابية من ثماني دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ألبانيا وإسرائيل وتركيا. في حين أعطت مصر ولبنان وألبانيا إجابات سلبية. كانت إجابات الجزائر والأردن "غير منطبق".

# إرشادات الممارسات الجيدة	مستوى الأولوية	إرشادات الممارسات الجيدة لوصول الغير
توجيه الممارسات الجيدة رقم 38	*2*	*هل الهيئات التنظيمية الوطنية الكيان المختص بتسوية النزاعات؟*
نعم		*11 دولة (ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ومالطا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا)*
لا		*دولتان (لبنان إسبانيا)*
نعم/لا		*--*
غير منطبقة		*دولتان (الجزائر والأردن)*

التعليقات الواردة بشأن سؤال توجيه الممارسات الجيدة رقم 38:

كرواتيا: هيئة تنظيم الطاقة الكرواتية هي الجهة المنوطة بتسوية النزاعات الخاصة بمشغلي الغاز بموجب "قانون سوق الغاز".

اليونان: أمانة المظالم الاستهلاكية اليونانية هي الجهة القانونية المسئولة عن تشسوية النزاعات بين المستهلكين والشركات بما في ذلك مقدمي خدمات الطاقة. وبوصفها الوسيط، تقدم الأمانة توجيهات و/أو مقترحات للشركات بخصوص عملية جلسات الاستماع. تنظر هيئة تنظيم الطاقة في جميع الشكاوى المفوعة إلى السلطة، من خلال التحقيق في القضايا، ومحاولة تسوية النزاعات، وتقديم توصيات إلى الشركات، ووضع القواعد التنظيمية و/ أو فرض عقوبات على الشركات، خاصة في حالة تأثر عدد كبير من المستهلكين.

لبنان: تتولى الهيئات القانونية المختصة تسوية النزاعات.

مالطا: يعد منظم قانون خدمات الطاقة والمياه السلطة المختصة لتسوية النزاعات بموجب القانون الرئيسي المشرف على عمل المنظم.

البرتغال: الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة هي المنوطة بتسوية النزاعات التجارية وفق لوائحها الخاصة والقرارات المتخذة فيما بين الموردين ومشغلي الشبكات والمستهلكين، وفيما بينها. لا تتدخل الهيئة التشريعية لخدمات الطاقة إلا بطلب مقدم من الأطراف المعنية، وليس لها أن تتخذ قرارات تخص المسئولية المدنية. لأن المسئولية المدنية هي اختصاص حصري بالمحكمة. **تركيا:** الهيئة التنظيمية الوطنية هي الجهة المنوطة بتسوية المنازعات، وقد نصت القوانين الداخلية وقوانين الاستخدام سبل تحقيق ذلك في كافة القطاعات.

ملاحظات عامة على توجيه الممارسات الجيدة رقم 38: أفادت إحدى عشرة**(11)** دولة**(73%)** من بين الدول الـ 15 المشاركة في الدراسة بأن الهيئات التنظيمية الوطنية هي المنوطة بتسوية النزاعات. تمثلت الإجابات الإيجابية في سبع دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا ومصر وإسرائيل وتركيا. في حين أعطت لبنان وإسبانيا إجابات سلبية. كانت إجابات الجزائر والأردن "غير منطبق".

3- استنتاجات

قدم هذا التقرير نتائج لاستطلاع رأي واسع النطاق يتناول 15 دولة أعضاء في ميدريغ، مقيمًا مستوى تنفيذ إرشادات الممارسات الجيدة لميدريغ لنظام وصول الغير من خلال 38 مؤشرًا، يختص كل منها بأحد إرشادات الممارسات الجيدة لميدريغ لنظام وصول الغير.

كما تم تقييم مستوى التقدم الحاصل في عشر موضوعات محددة.

شكل عرضًا موجزًا للإجابات الخاصة بكل موضوع. وفيما يلي موجز لها.

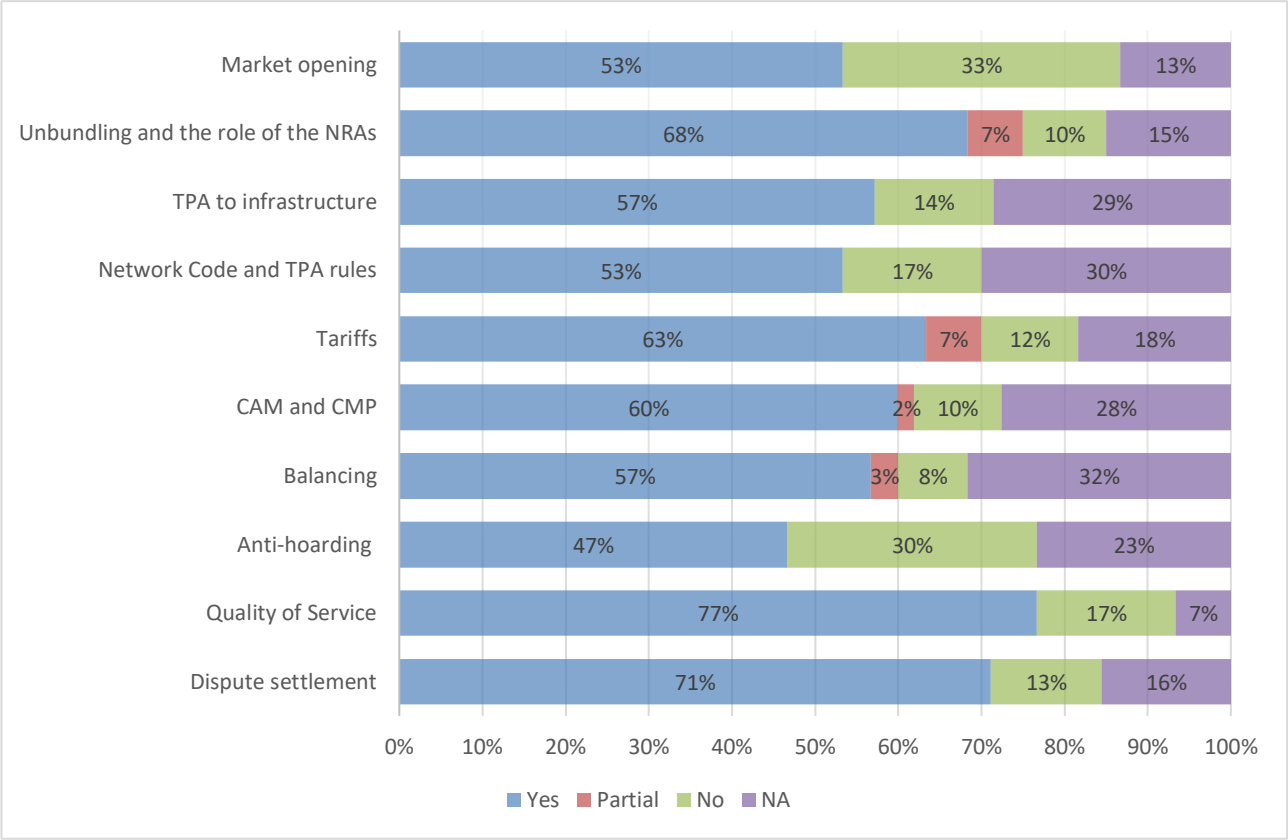

شكل 1- عرض للإجابات وفق كل فئة من فئات الأسئلة/ المؤشرات

3-1 انفتاح السوق

تم تقييم انفتاح السوق من خلال سؤالين **(2)** يبحثان مدى توافر (1) جدول زمني/ خارطة طريق للانفتاح التدريجي للسوق، و(2) القواعد الوطنية الميسرة لدخول موردين جدد. **تناول السؤال الثالث** ما إذا نفذ المشاركون التابعون لميدريغ مناقصات إطلاق الغاز والتعريفات ذات الصلة بوصفها آليات دعم انفتاح السوق.

أقر 53% من المشاركين باتخاذ تدابير نحو انفتاح السوق.

- أفادت ثماني (9) دول (ست من أعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إسرائيل والأردن وتركيا) بوضع جدول زمني/ خارطة طريق نحو الانفتاح التدريجي للسوق، والالتزام بهما. أفادت إسبانيا والبرتغال اكتمال إجراءات انفتاح السوق.

- أفادت تسع (9) دول (6 منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي) من الدول المشاركة بأن لديها قوانين وطنية سارية تيسر دخول موردين جدد.
- أقرت ست (6) دول أعضاء في ميدريغ (خمس منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا) بتنفيذ الآليات الداعمة للانفتاح السوقي بها.

3-2 الوصول الجزئي ودور هيئات التنظيم الوطنية

تم تقييم الوصول الجزئي من خلال **سؤالين (2)** يبحثان في الاستقلال الوظيفي لمشغلي البنية التحتية ومدى فعالية الوصول الجزئي.

تم تقييم دور الهيئات التنظيمية الوطنية من خلال **سؤالين (2) أكثر خصوصية** يبحثان في مدى تهيئة الهيئات التنظيمية الوطنية لبيئة تنظيمية مناسبة، وبالأخص أنشطة وصول الغير الرسمية، وما إذا كان لديها كفاءات اعتماد نمط الوصول الجزئي المطبق على مشغلي نظام النقل.

أقر 68% من المشاركين باتخاذ تدابير نحو الوصول الجزئي الوظيفي لمشغل النقل.

- أكدت إثنتا عشرة (12) دولة (سبع منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا والجزائر وإسرائيل والأردن وتركيا) وجود وصول جزئي وظيفي لمشغلي نظام النقل (أو على الأقل الشروط القانونية المعمول بها).
- كما أكدت إثنتا عشرة (12) دولة أخرى (سبعة منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا والجزائر ومصر وإسرائيل وتركيا) صلاحيات هيئاتها التنظيمية الوطنية نحو تهيئة بيئة تنظيمية مناسبة لأنشطة وصول الغير الرسمية.

3-3 وصول الغير للبنية التحتية

تم إجراء التقييمات الخاصة بتنفيذ قواعد وصول الغير من خلال**سبعة (7) أسئلة**تبحث الموضوعات التالية: (1) وصول الغير إلى محطات النقل والتوزيع وواردات الغاز المسال، و(2) التشغيل البيني لمشغلي نظام النقل المتجاورين، و(3) التعريفات المنشورة و(4) توافر خدمات الوصول الجزئي لوصل الغير من أجل الوصول لخطوط الأنابيب بمنشآت الغاز المسال والخدمات المساندة، و(6) توافر خدمات الوصول الجزئي لمنشآت التخزين، و(7)تقديم الخدمات وفق شروط تتسم بالشفافية وعدم التمييز.

أقر 57% من المشاركين باتخاذ خطوات نحو تيسير وصول الغير من خلال تنفيذ قواعد تتسم بالشفافية وعدم التمييز.

- أفادت عشر (10) دول (ست منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا والجزائر وإسرائيل وتركيا) بأن مشغلي أنظمة النقل/ الغاز المسال/ التخزين (حسب الاقتضاء) يوفرون وصولًا سهلًا غير تمييزي للبنى التحتية الخاصة بهم.
- أكدت ثماني (8) دول (سبع منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا) تعاونهم مع مشغلي نظام النقل. إلا أن المشاركين أشاروا إلى الحاجة لزيادة جهود التشغيل البيني في نقاط الاتصال بالدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- أكدت ثماني (8) دول (ست منها أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا) وجود إجراءات منظمة معمول بها للوصول لمنشآت التخزين ومجموعة الخطوط.
- أفادت تسع (9) دول (60%) بأن مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال يوفرون خدمات وصول الغير بنظام الوصول الجزئي لخطوط الأنابيب ومنشآت الغاز المسال، بالإضافة إلى الخدمات المساندة كالدمج ومراقبة الجودة والقياس والتوازن. اشتملت الدول التي قدمت إجابة إيجابية ست دول أعضاء بالاتحاد الدولي بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا.
- كما أكدت خمس (5) دول وجود منتجات تخزين الوصول الجزئي.

3-4 قانون الشبكة وقواعد وصول الغير

جُمعت معلومات عن نشر قواعد وصول الغير في وثيقة واحدة أو قانون الشبكة ووجود إجراء للتشاور العام من خلال طرح **سؤالين (2) آخرين.**

أقر 53% من المشاركين إتاحة قواعد وصول الغير للجمهور من خلال وثيقة واحدة أو قانون الشبكة.

- أفادت سبع (7) دول(كلها أعضاء بفي ميدريغ ما عدا فرنسا وإسبانيا بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا) بأن قواعد وصول الغير موجودة بالفعل ومنشورة في وثيقة مستقلة أو مدرجة ضمن قانون الشبكة بعد إتمام الاستشارات.
- أفادت تسع (9) دول أن قواعد وصول الغير معتمدة من الجهات التنظيمية المعنية. جاءت إجابة دولتان سلبية: مصر، لأن الهيئة التنظيمية الوطنية للغاز مازالت في طور الإنشاء، بالإضافة إلى إسبانيا. حيث أن قانون شبكة تشغيل النظام ينص على قوانين الشبكة وإجراءات التشغيل الفنية التي اعتمدتها الحكومة الإسبانية.

3-5 التعريفات

تم تقييم دور الهيئات التنظيمية الوطنية في تحديد أو الموافقة على التعريفات و/ أو منهجيات التعريفات، والمعايير المستخدمة لتحديد كل من التعريفات ومنهجياتها وإجراءات الموافقة على التعريفة من خلال ثلاثة أسئلة إضافية. تناول أحد الأسئلة مدى تحديد تعريفات مستخدمي الشبكة بصورة مستقلة لكل نقطة دخول إلى أو خروج من نظام النقل.

جاءت إجابات 63% من المشاركين على الأسئلة المرتبطة بالتعريفات إيجابية.

- أقرت ثلاث عشرة (13) دولة(87%) بأن الهيئات التنظيمية الوطنية هي المنوطة بتحديد أو اعتماد التعريفات، أو المنهجيات المتبعة في حساب هذه التعريفات على أساس مقترح يقدمه مشغلو النظام. وفيما يتعلق بإسبانيا التي جاءت إجابتها سلبية، الحكومة هي المسئولة عن تحديد تعريفات وتعويضات الوصول للغاز.
- أفادت عشر (10) دول (67%) اعتماد ونشر التعريفات أو المنهجيات المتبعة في حسابها قبل دخولها حيز التنفيذ. تضمنت الدول التي اتسمت مشاركاتها بالإيجابية كل من ألبانيا وكرواتيا ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان والبرتغال وسلوفينيا وتركيا.
- أفادت خمس (5) دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، هي اليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا، بأن التعريفات الخاصة بمستخدمي الشبكة محددة بصورة مستقلة لكل نقطة دخول أو خروج في نظام النقل. جاءت إجابة المنظم التركي (هيئه تنظيم سوق الطاقة) بالموافقة الجزئية.

3-6 منهجيات توزيع السعة (CAM) وإجراءات إدارة الازدحام (CMP)

تم تقييم وجود منهجيات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام تتميز بعدم التمييز والشفافية والكفاءة من خلال **ستة (6) أسئلة.** وركزت هذه الأسئلة على مدى حرص (1) مشغلي نظم النقل والغاز المسال والتخزين على تصميم خدمات السعة لتسهيل التداول وإعادة استخدام السعة، و(2) آليات توزيع السعة التي تتميز بعدم التمييز والشفافية، ومدى تنفيذ إجراءات إدارة الازدحام ونشرها، (3) اعتماد هيئات التنظيم الوطنية على هذه الآليات، و(4) معايير منهجيات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام، و(5) منهجيات توزيع السعة القائمة على السوق، و(4) أنواع إجراءات إدارة الازدحام التي تم تنفيذها، و(6) مدى توافر إجراءات/ جهود من أجل التواؤم عبر الحدود لآليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام بين الدول الأعضاء في ميدريغ.

أكد 60% من المشاركين وجود آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام تتميز بعدم التمييز والشفافية والكفاءة.

- أفادت تسع (9) دول (60%) بتفعيل آليات تيسير التداول وإعادة استغلال السعة. أفادت دول الاتحاد الأوروبي الإعضاء في ميدريغ بأن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ساري المفعول ومطبق. كما أفادت إسرائيل بتفعيل خدمات السعة الميسرة للتداول وإعادة استغلال السعة. أشارت مصر إلى معالجة الازدحام بواسطة العقود القابلة للفسخ. جاءت إجابة تركيا بالموافقة الجزئية.
- أفادت تسع (9) دول (من أعضاء الاتحاد الأوروبي بمدريغ بالإضافة إلى تركيا) حرص مشغلي أنظمة النقل والغاز المسال والتخزين على تفعيل ونشر آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام تتسم بعدم التمييز والشفافية.
- أفادت عشر (10) دول (سبع منهم أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مصر وإسرائيل وتركيا 67%) بأن آليات توزيع السعة وإجراءات إدارة الازدحام معتمدة من الهيئة التنظيمية الوطنية.

3-7 التوازن

تم تنفيذ تقييم التوازن من خلال أربعة (4) أسئلة. يتصل أول هذين التوجيهين بسلطات الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بإقرار وتحسين منهجيات التوازن، وكذا المعايير المتبعة في إعداد هذه المنهجيات. بينما يتناول التوجيهان الأخيران عملية التواؤم بين أعضاء ميدريغ والمتطلبات الاستشارية.

جاءت إجابات 57% من المشاركين على الأسئلة المرتبطة بالتوازن إيجابية.

- أفادت إحدى عشرة (11) دولة (سبع منهم أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا ومصر وتركيا) بتحمل الهيئات التنظيمية الوطنية مسئولية تبني وتحسين المنهجيات المتبعة في حساب أو صياغة شروط وأحكام تقديم خدمات التوازن، قبل دخولها حيز التنفيذ.
- أفادت إحدى عشرة (11) دولة (سبع منهم أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا ومصر وإسرائيل وتركيا) بأن قواعد التوازن معدة بطريقة تتسم بالعدل وعدم التمييز والشفافية ووفق معايير حددتها توجيهات الممارسات الجيدة.
- أفادت أربع (4) دول (أعضاء الاتحاد الأوروبي) حرص الهيئات التنظيمية الوطنية ومشغلو نظام النقل على تحقيق التواؤم (وضمان التوافق على الأقل) بين نظم التوازن وهياكل التدفق ومستويات تكاليف التوازن من أجل تيسير التداول بين دول ميدريغ. أشارت البرتغال وإسبانيا أن نظم التوازن في كلا البلدين لا تضمن التوافق مع دول ميدريغ من خارج الاتحاد الأوروبي.

3-8 مكافحة الاحتكار

تناول **سؤالان منفصلان** وجود آليات مكافحة الاحتكار مثل الاستخدام العاجل وبرامج إطلاق الغاز.

أكد 47% من المشاركين تنفيذ آليات مكافحة الاحتكار مثل الاستخدام العاجل وبرامج إطلاق الغاز في إطار عملها وأسواقها الوطنية.

- أفادت عشر(10) دول (سبع منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا ومصر ولبنان) أنها تفعل آليات مكافحة الاحتكار مثل زيادة الحجز والاستخدام العاجل وبيع العقود القابلة للفسخ.
- أفادت أربع (4) دول بأن هناك برامج سارية لإطلاق الغاز. جاءت إجابات كل من اليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا إيجابية.

3-9 جودة الخدمة

تناول **سؤالان (2)** جودة الغاز. يتصل أولاهما بوجود قواعد جودة الغاز، بينما يتمحور الآخر حول كفاءة الهيئات التنظيمية الوطنية فيما يخص جودة الخدمات.

جاءت إجابات 77% من المشاركين على الأسئلة المرتبطة بجودة الغاز.

- أفادت إحدى عشرة (11) دولة (77%) بأن هناك قواعد للجودة معمول بها، وبأن الهيئات التنظيمية الوطنية تتمتع بكفاءات ذات صلة. وصل عدد الدول ذات الإجابات الإيجابية بشأن توافر قواعد للجودة ثماني (9) دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الجزائر ولبنان وتركيا. بينما وصل عدد الدول التي كانت إجاباتها على أسئلة قدرة الهيئات التنظيمية الوطنية إيجابية إلى خمس (5) دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ألبانيا والجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان وتركيا.

3-10 تسوية النزاعات

تناولت **ثلاثة (3) أسئلة نهائية** تنفيذ (1) تسوية النزاعات كأداة حماية المستهلك، و(2) إجراءات للتعامل مع الشكاوى تتسم بالفاعلية والسرعة. كما بحثت الأسئلة أيضًا قدرات الهيئات التنظيمية الوطنية فيما يتعلق بتسوية النزاعات.

قدم 71% من المشاركين إجابات إيجابية.

- أقرت إحدى عشرة (11) دولة(73%) بأن هناك ضمان لأقصى حماية للمستهلك من خلال وجود وسائل فعالة لتسوية المنازعات لجميع المستهلكين. جاءت الإجابات الإيجابية من ثماني دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ألبانيا وإسرائيل وتركيا.
- أفادت عشر (10) دول(67%) بوجود إجراءات تتسم بالسرعة والفاعلية في التعامل مع الشكاوى. جاءت الإجابات الإيجابية من ثماني دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ألبانيا وإسرائيل وتركيا.

حددت إرشادات الممارسات الجيدة لميدريغ لإمكانية وصول الغير عددًا من التدابير المصنفة إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمستوى التطور في أسواق الغاز الطبيعي الوطنية المعنية. وكما ورد في مقدمة هذا التقرير:

- تشمل **الأولوية الأولى** التوصيات المطبقة على كافة الدول التابعة لميدريغ.
- **الأولوية الثانية** تشمل التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات نظام وصول الغير لكنها تفتقر لمزيد من التدبير.
- **الأولوية الثالثة** تضم التوصيات التي تسري على الدول التابعة لميدريغ ذات أسواق الغاز الأكثر تطورًا من حيث تغلغل استهلاك الغاز ومدى انفتاحها وتحررها.

شكل 2 ، شكل 3- ، شكل4 عرضًا بيانيًا للإجابات وفق التوجيه والموضوع ومستوى الأولوية . وكما هو موضح في الأشكال، فإن الدل المشاركة في الدراسة نفذت معظم الإرشادات، أبرزهم المشاركين من الاتحاد الأوروبي. إلى جانب نظام الدخول/ الخروج المندرج في الأولوية الثالثة، فإن توجيهات الممارسات الجيدة الأخرى الوحيدة التي تسجل أقل من 40٪ هي تلك المتعلقة بتواؤم آليات توزيع السعة (توجيه الممارسات الجيدة رقم 30 في شكل 3-)، وتنفيذ برامج إطلاق الغاز (توجيه الممارسات الجيدة رقم 33 في شكل4)، وكذلك كمؤشرات تتعلق بمنتجات الوصول الجزئي في المخازن (توجيه الممارسات الجيدة رقم 31 في الشكل 4).

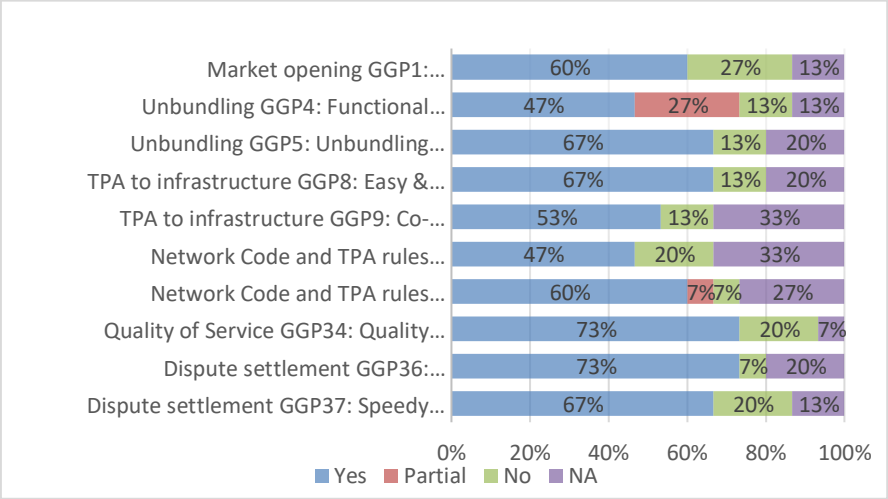

شكل 2– عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الأول.

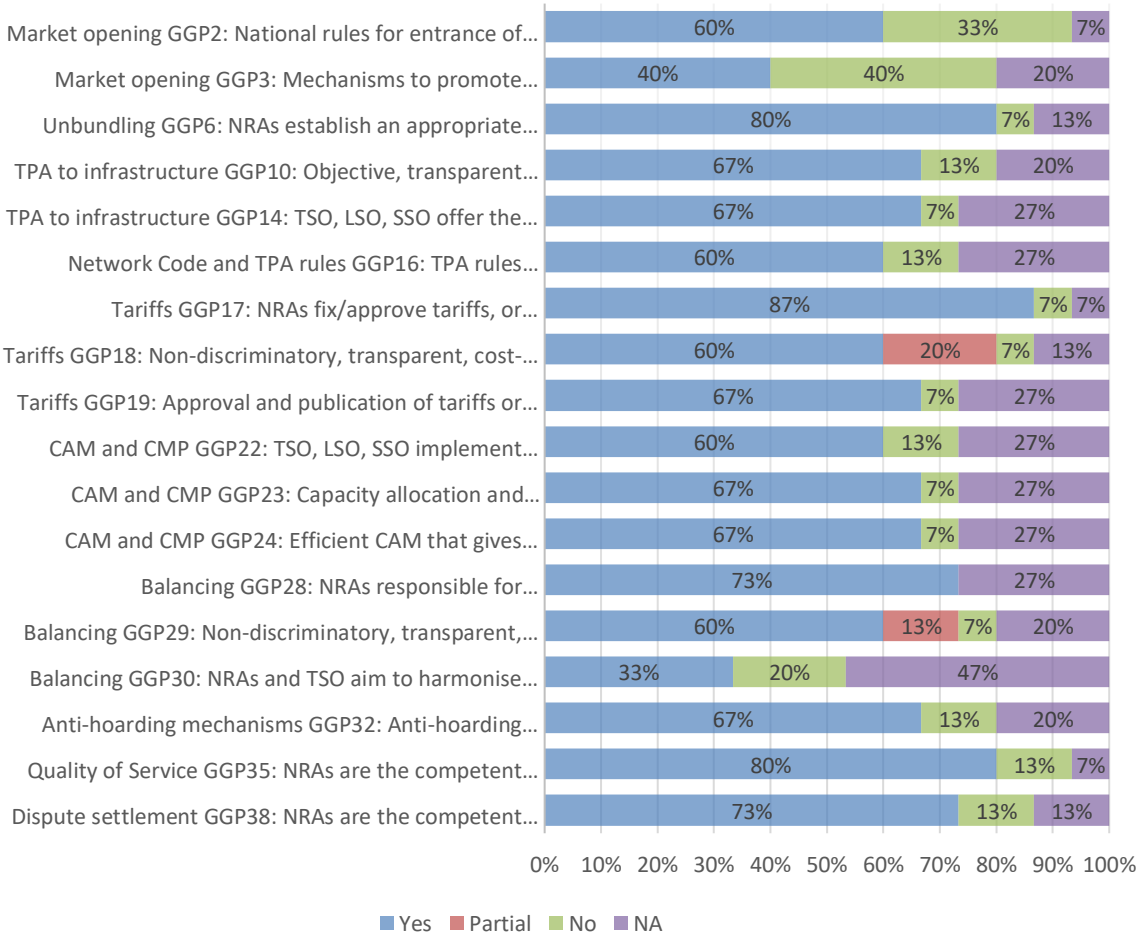

شكل 3– عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الثاني.

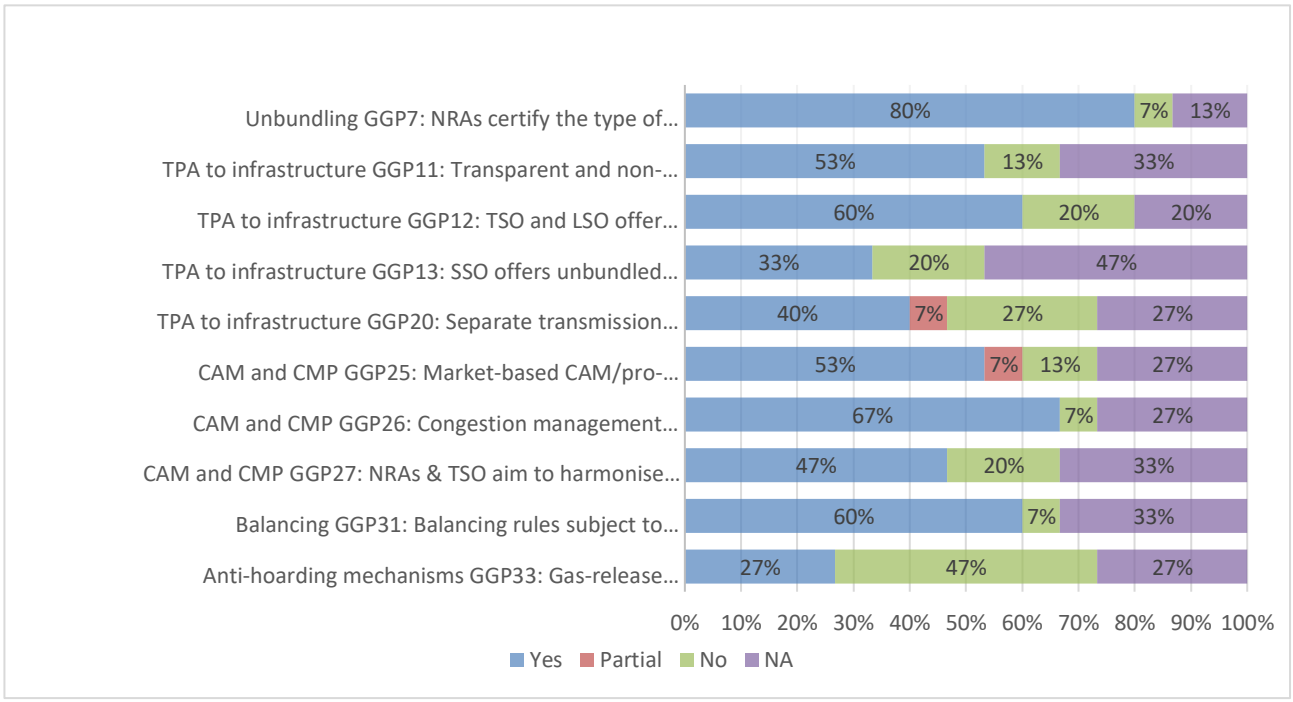

شكل4– عرض عام للإجابات وفق فئة الأسئلة المنبثقة لمستوى الأولوية الثالث.

4–نظرة مستقبلية

يتضمن تقرير المراقبة الثاني عددًا معقولًا من المشاركين، ويمكن أن يخدم بشكل جيد كقاعدة لممارسة المراقبة المستقبلية لتقييم التقدم في الموضوعات التي تم تناولها هنا.

وهو نتيجة جهود المراقبة المكثفة لمجموعة الغاز بميدريغ، وأعضاء ميدريغ على مدار عدة أشهر. يغطي التقرير عشر (10) موضوعات مختلفة من خلال 38 سؤال. قد يكون من المفيد النظر في منهجيات الرصد الصغرى على أساس متجدد على مدار عام واحد للنظر في عملية مراقبة تبحث في انفتاح السوق ووصول الغير، وتوزيع السعة وإدارة الازدحام والتعريفات. وفي السنة الثانية، تدرس عملية المتابعة التالية قضايا الوصول الجزئي والجودة وكفاءات الهيئات التنظيمية الوطنية. يمكن تناول مواضيع خاصة مثل التوازن ومكافحة الاحتكار بشكل منفصل وبالإضافة إلى الاتجاهين الرئيسين أعلاه. ومن شأن هذا النهج أن يسمح بصياغة أسئلة أكثر تحديدًا، وتقديم حالات اختبار مختارة، وتقييم أفضل للعوائق التي يواجهها أعضاء ميدريغ.

وقد أظهر هذا التقرير أن قابلية التشغيل البيني بين IPs من أعضاء ميدريغ من أعضاء الاتحاد الأوروبي ومن خارجه قد لا تتم، ومن ثم ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهد الإضافي نحو إقامة تعاون أوثق بين مشغلي نظام النقل المتجاورة. تدعم ميدريغ إنشاء مشغل نظام نقل الغاز بمنطقة البحر المتوسط، أي اتحاد لمشغلي أنظمة الغاز يمثل العديد من دول البحر المتوسط التي يمكن أن تساهم بشكل بنّاء في حوار إقليمي حول تعزيز التعاون وإزالة الحواجز بين مشغلي نظام النقل.